المُناضل-ة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-امية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية؛ مدير النشر: إسماعيل المنوزي؛ العدد 90، مايو 2026، الثمن 5 دراهم

جريدة المناضل-ة

فاتح مايو 2026: رأينا

- إصلاح التقاعد في المغرب: العجز نتيجة... لا سبب
- قلة الأجور عند العمال تعني كثرة الأرباح عند الرأسماليين
- تفتيش الشغل بالمغرب: أداة لحماية العمال أم آلية لضبط الاستغلال؟
- السلم المتحرك للأجور كأداة صراع طبقي
- سجن المناضلين/ت الوجه الملازم للسياسة الرأسمالية: كلنا مع حملة «أسبوع المعتقل»
- الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية
- خوسيه كارلوس مارياتيغي: الأول من مايو والجبهة الموحدة
- عين على نضالات طبقتنا

جريـدة المناضـل-ة ؛ فاتـح مايـو 2026: رأينـا

تعاني الطبقة العاملة بالمغرب من وضع اجتماعي بائس: بطالة كثيفة، وهشاشة التشغيل يجري تعميمها باستمرار، وأجور بؤس في وجه غلاء فاحش، وحماية اجتماعية منعدمة لقسم كبير وهزيلة للباقي، ومعرضة للهجوم، لا سيما التقاعد حاليا، وأوضاع سكن رديئة، وخدمات اجتماعية يجري تحويلها الى سلعة تجلب أرباح الرأسماليين. وضع كارثي بعد 70 سنة تحول فيها حلم الاستقلال والحياة السعيدة إلى كابوس رهيب. فالاستبداد السياسي تقوى بآليات ومؤسسات ليواصل فرض احتكار أقلية ضئيلة لثروات المغرب ومؤهلاته. استبداد يُعدم حرية التعبير والتنظيم والاحتجاج والإضراب. آخر ضرباته البطش بشباب جيل Z الذي عبر سلميا عن رفضه لو اقع التفقير والمستقبل المظلم.

﴿لذلك، فإن المشكلة المركزية التي تواجهها المناضلين/ت اليوم ليست غياب النضالات، بل غياب الأشكال السياسية القادرة على توحيد هذه النضالات المتنوعة وصياغة فهم مشترك﴾.

الدولة يحركها همان اثنان لا ثالث لهما: تسهيل تراكم أرباح الأقلية المالكة، ومنع اتحاد الأغلبية المقهورة في تنظيمات نقابية واجتماعية وسياسية. هذا ضمن وضع إقليمي وعالمي خطير كشرت فيه الامبريالية عن انيابها، بحروب متسعة باستمرار، اتخذت شكل إبادة بحق شعب فلسطين، وتعديات على سيادة الشعوب من فنزويلا الى ايران ولبنان، والقادم أشد خطرا يتطلب نهوضا عماليا وشعبيا عالميا، عسى أن يكون فاتح مايو الأممي خطوة من خطواته.

تعبر الجماهير العمالية والشعبية باستمرار عن رفضها للظلم الاجتماعي وللاستبداد السياسي، بنضالات متنوعة بأماكن العمل وخارجها، بالمدن والقرى. فقد شهدت 20 سنة الأخيرة حراكات عمالية وشعبية، منها في مدن ومناطق بعينها (ايفني، صفرو، بوعرفة، الريف-جرادة، تاونات، أزمور، ...) ومنها ذات الطابع الوطني (حراك 20 فبراير، مقاطعة مواد استهلاك في2018، جيل Z)، وبلغ النضال النقابي ذروة في حراك الثلاثة أشهر في قطاع التعليم، وتعبأت قطاعات أخرى بنحو غير مسبوق لكن بشكل متفرق قسم متزايد منها منفلت من الأجهزة المتحكمة نقابيا، ما يوجب تقييم رؤية وممارسة المناضلين الكفاحيين عبر عقود من النضال.

وهذه الكفاحية الجديدة، معظمها تحركات في الشوارع، تعبير عن تسيس أولي في قاعدة المجتمع المقهورة.

المقدرات الكفاحية، العمالية والشعبية، كبيرة لكنها لا تزال ذلك العدد الهائل الذي لا يعي قوته، وستعبر عن نفسها مستقبلا بقوة أعظم. وضمن الكتلة الجماهيرية، تمثل الطبقة العاملة القسم الأكثر تنظيما وخبرة نضالية، برغم قلة نسبة المنظمين/ات. ولم يسبق للطبقة العاملة أن كانت بهذه القوة العددية، لكن ضعف وعيها الطبقي لم يسبق أن كان بهذه الدرجة من الضعف. وهذا ما يفسر عدم تقدم النضال من أجل الديمقراطية، ولا من أجل الحقوق الاجتماعية.

تشكل الانقسامات الشديدة للطبقة العاملة، ووعي مكوناتها الضعيف للغاية بانتمائها إلى نفس الطبقة، مشكلة جوهرية، زيادة على عن افتقارها للتضامن مع فئات شعبية مقهورة أخرى. وعلى الرغم من وجود احتجاجات وتعبئات محلية متكررة، إلا أنها تفتقر إلى التماسك التنظيمي. ولا تتحول إلى تحديات مستدامة لسلطة رأس المال.

لذلك، فإن المشكلة المركزية التي تواجهها المناضلين/ت اليوم ليست غياب النضالات، بل غياب الأشكال السياسية القادرة على توحيد هذه النضالات المتنوعة وصياغة فهم مشترك.

إن تغيير ميزان القوى الذي سيمكن من تحسين الأوضاع، سيرا نحو التغيير الجذري الشامل، يتطلب إدامة النضالات إلى ما بعد اندلاعها الأولي، وتعميم المطالب على جميع القطاعات، والحفاظ على الضغط على المدى الطويل. وها ما يؤكد الحاجة إلى تنظيمات وهياكل قادرة على ربط النضالات بين القطاعات، وترجمة التحركات المحلية إلى مطالب عامة، والحفاظ على المواجهة مع رأس المال والدولة على المدى الطويل. وفي غياب ذلك يستمر تكاثر النضالات التي تظل عرضية أو قطاعية أو رمزية.

هذه الرؤية لواقع النضالات هي التي يمكن أن تتيح التقدم لتجاوز الانعدام السياسي للطبقة العاملة، وكونها ألعوبة بيد سياسيي البرجوازية بمختلف تلاوينهم. تطور الطبقة العاملة لتصبح فاعلا سياسيا قائم الذات مستقلا، قائدا لمجمل النضال ضد الاستغلال وصنوف الاضطهاد، هذا هو طريق الخلاص. وتحقيق هذه الغاية هي سبب وجود جريدة المناضل-ة المنفتحة والمتعاونة مع مناضلي الطبقة العاملة أينما كانوا تنظيميا، وخارج التنظيمات.

عاش فاتح مايو الأممي ضد الرأسمالية و الامبريالية

النصر للكفاح العمالي و الشعبي

افتتاحية جريدة المناضل-ة

سجن المناضلين/ت الوجه الملازم للسياسة الرأسمالية:

كلنا مع حملة «أسبوع المعتقل»

بقدر ما تُمعِن الدولة في سياسة «زيادة الشحم في ظهر المعلوف»، سياسة تعزيز التراكم الرأسمالي على حساب الأغلبية العمالية والشعبية، يزداد تشديدها للقبضة القمعية. ميزانيات ضخمة تخصص لإحصاء أنفاس البشر المقهور، ولتضخيم ترسانة القمع بأحدث منتجات التكنولوجيا، الذي يشهد تطويرا نوعيا بالتعاون مع الكيان الصهيوني.

كلما بلغ نضال عمالي أو شعبي طورا متقدما لم تنل منه الخُدع والمناورات، تُحرك الدولة هراوة القمع، وتنقضُّ على المناضلين/ت لزجهم في السجون. من أبسط تدوينة تحُثُّ على ممارسة الحق في التعبير عن الغضب، إلى تنظيم احتجاج بالفضاء العام، او إضراب بمكان العمل، لا تتردد الدولة في ممارسة ردع كل اشكال التعبير عن رفض واقع البؤس والحكرة.

أتم قانون الصحافة إحكام اعدام سبل التعبير الحر، وباتت مواقع التواصل الاجتماعي تحت رقابة مجهرية لاصطياد الخارجين/ت عن الطاعة. وقانون الأحزاب عسَّر إلى الأقصى إمكان قيام حزب حقيقي خارج حظيرة المُسبِّحين بحمد كل ما هو رسمي. وحتى تأسيس الجمعيات لم يعد بوسع سوى المتهيئين لخدمة برامج الدولة، والاحتجاج في الشارع لا يجري إلا بفرضه، مع ما يلي من قمع، كانت الحملة ضد حراك جيل زد نموذجا بهذا الصدد. وأخيرا وليس آخرا قانون منع عملي للإضراب شكل ضربة نوعية وتاريخية.

ما من داع للاستغراب، ولا للانسياق مع أضاليل المستفيدين من الوضع. هذا وضع عادي في كل مجتمع تحتكر في اقلية ضئيلة ما يُفترض أنه ملك للمجتمع، إنما تتفاوت الدرجات. وهذا الوضع لا يفيد معه التعلل بوهم «الوئام الاجتماعي»، و«الشراكة الاجتماعية»، و«المصلحة العليا للوطن»، و«المصالحة»، وما شابه مما يوازي دائما سياسة القمع والاضطهاد من أبخرة ايديولوجية. نحن في مجتمع صراع، إما أن نخوض الصراع بكل وعي، وعي أن لا انصياع في السياسة، وأن هذه مسألة ميزان قوى، أو نستسلم ونكون بذلك مستحقين لما نحن عليه.

مقاومة الطبقات الشعبية لسياسة القهر الطبقي يومية، متعددة الاشكال، لكن فعاليتها غير مضمونة سوى بالتنظيم. وهنا معضلتنا: الأدوات التنظيمية ضعيفة. الحركة النقابية وقوى اليسار في حالة بعيدة جدا عما يقتضيه الهجوم الكاسح المتصاعد على المكاسب والحقوق. نعاني ضعفا ليس فقط بالنظر إلى حجم قوانا، بل أيضا إلى تجميد للمتاح منها. تجميد بفعل تحكم توجهات ناقصة الكفاحية، واستفحال تغييب الديمقراطية الداخلية، وتكريس مقصود لواقع التشتت.

يبرز هذا، ضمن مجالات عدة، في مسألة الحريات الديمقراطية: المعتقلون السياسيون، حرية التعبير والتنظيم والاحتجاج بالشارع وبأماكن العمل. الفعل لا يعادل كلام بياناتنا، والمبادرة ناقصة، وتوحيد الجهود مسعى ضعيف. والحال ان مسألة الظفر بهذه الحريات محور أساسي في برنامج أي جهة نضال موحدة اليوم بالمغرب.

«منظمات النضال مدعوة لتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذا المضمار، بالتجاوب مع نبض الجماهير الشعبية، وأداء وظيفتها في التنوير والتنظيم، بالإفادة من كل سانحة لدفع العمل المشترك قدما».

تطلعات الشعب الى حياة لائقة مناقضة لنظام الرأسمالية، من هنا حاجة الطبقة البرجوازية إلى القمع. والمغرب ليس بحاجة إلى ديمقراطية سياسية وحسب بل أيضا إلى نظام اجتماعي يلبي حاجات الجميع. لذا يتبوأ النضال من اجل الحريات الديمقراطية مكانة أولى في جدول أعمال النضال من أجل حق الجماهير الشعبية في الانعتاق وفي حياة لائقة.

منظمات النضال مدعوة لتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذا المضمار، بالتجاوب مع نبض الجماهير الشعبية، وأداء وظيفتها في التنوير والتنظيم، بالإفادة من كل سانحة لدفع العمل المشترك قدما.

وها نحن مرة أخرى إزاء مبادرة للفعل من أجل اطلاق سراح معتقلي الريف، أطلقها شقيق الزعيم الشعبي ناصر الزفزافي، تتيح لقوى النضال توحيد الجهود من أجل التواصل مع الغضب الشعبي الكامن، وتنظيمه، بمساندة حملة «أسبوع المعتقل» وتطويرها لتصير لبنة على طريق بناء حركة نضال جماهيرية مهيكلة من القاعدة، بوتقة يلتقي فيها المناضلون/ت من كل المشارب، في اطار من التعدد الديمقراطي الوحدوي الخلاق. تضم جريدة المناضل-ة صوتها الى الجهود الجارية، آملة تضافرها وتناميها إلى المستوى المقتضى بحكم استفحال المسألة الاجتماعية وموازيها من القمع.

قلة الأجور عند العمال تعني كثرة الأرباح عند الرأسماليين

بقلم؛ سعيد الريشة

إلى ما انتهى «مسلسل الحوار الاجتماعي» في آخر دورة له شهر أبريل 2026؟ يختلف الجواب حسب موقع المجيب.

بالنسبة لحكومة الواجهة هذا هو الجواب: «تنعقد هذه الجولة في سياق يتميز بحصيلة غنية من المنجزات التي تحققت بفضل تضافر جهود كافة الشركاء المعنيين وانخراطهم الإيجابي في تفعيل مخرجات الاتفاقات الاجتماعية، وهو ما مكّن من الرفع من دخل الشغيلة وتحسين قدرتهم الشرائية وتعزيز حمايتهم الاجتماعية». ويسرد بلاغ هذه الحكومة أرقاما للدلالة على ما اعتبره تحسينا في دخل الشغيلة.

أما بالنسبة للطرف النقابي فله جواب آخر: اعتبرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن جولة أبريل من الحوار الاجتماعي المركزي بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين لم تأتِ بأي جديد ولم تقدم إجابات حقيقية عن الملفات الأساسية والحساسة التي طرحتها المركزيات النقابية على طاولة الحوار، وفي مقدمتها الزيادة في الأجور والمعاشات وتخفيف العبء الضريبي على الدخل، مؤكدةً أنه أمام هذه الجولة "الفارغة" فإن محطة فاتح ماي المقبل بداية لمسار احتجاجي جديد. [1].

ما الذي يفسر إذن هذا الاختلاف في التوصيف؟ إنه واقع يمد جذوره في أعماق المجتمع الرأسمالي: لا يمكن للأرباح أن تتنامى إلا بالضغط على الأجور.

تسرد الصحافة الاقتصادية- أو بالأحرى الرأسمالية إذ الصحافة العمالية بعيدة عن الاهتمام بهذا الموضوع- بحبور ما تحققه الشركات من أرباح ومكاسب، رغم سياق الأزمة الاقتصادية والسياق العالمي: «من المتوقع أن تحقق الشركات المدرجة في البورصة مستوى جديداً من الربحية. ووفقاً لتوقعات BMCE Capital Global Research، من المتوقع أن يصل صافي أرباحها الإجمالية إلى 41,2 مليار درهم مغربي في عام 2025، بزيادة كبيرة مقارنة بعام 2024، قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 44,4 مليار درهم مغربي في عام 2026». [2]

يتناول هذا الجرد الشركات المدرجة في البورصة لوحدها، وليس كل الشركات والمقاولات الرأسمالية المغربية. يبلغ إذن ربح هذه الشركات المدرجة في البورصة 41.2 مليار درهم سنة 2025، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 44.4 مليار درهم سنة 2026. هذه الحفنة من الشركات الرأسمالية تحقق إذن من الأرباح ما اعتبرته الحكومة في بلاغها تحسينا في وضع مئات آلاف شغيلة القطاع العام (الإدارة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وقطاع التعليم والصحة)! إذ ورد في البلاغ: «لتبلغ بالتالي الكلفة المالية الإجمالية السنوية لكافة الأجراءات المتخذة لفائدة القطاع العام، بما فيها الإجراءات المتعلقة بمراجعة الضريبة على الدخل، ما يناهز 48.3 مليار درهم متم سنة 2026، وستصل إلى 49.7 مليار درهم سنة 2027».

﴿الحصيلة: لمئات الآلاف من شغيلة القطاع العام 48.3 مليار درهم سنة 2026, ومن المتوقع أن تبلغ 49.7 مليار رهم سنة 2027, وللشركات الرأسمالية المدرجة في البورصة صافي أرباح إجمالية بلغ 41.2 مليار درهم سنة 2025, ومن المتوقع أن يبلغ 44.4 مليار درهم﴾!

الحصيلة: لمئات الآلاف من شغيلة القطاع العام 48.3 مليار درهم سنة 2026، ومن المتوقع أن تبلغ 49.7 مليار رهم سنة 2027، وللشركات الرأسمالية المدرجة في البورصة صافي أرباح إجمالية بلغ 41.2 مليار درهم سنة 2025، ومن المتوقع أن يبلغ 44.4 مليار درهم!

ولنأخذ مثالا ملموسا أكثر. حسب بلاغ الحكومة بلغ تحسين دخل شغيلة قطاع الصحة 4 مليارات درهم. لنقارن هذا الرقم الهزيل مع مكاسب المصحات رأسمالية: «يُعد قطاع الصحة من بين أكثر القطاعات ديناميكية. ومن المتوقع أن يقفز حجم مبيعاته بنسبة 34%+ في عام 2025 (8,85 مليار درهم) وبنسبة 24,4%+ في عام 2026 (11 مليار درهم)» [3]. وإذا أخذنا كمثال مصحة رأسمالية واحدة، هي مصحة أكديتال الشهيرة، فإن الواقع يصبح أكثر دلالة: «ستستفيد شركة Akdital استفادة كاملة من استراتيجيتها التوسعية، مع نمو بنسبة 52,8% في صافي ربحها بعد الضرائب في عام 2025». [4].

الحصيلة: لشغيلة الصحة 4 مليارات درهم ولرأسمالي المصحات الخاصة 8.85 مليار درهم!

أما القطاع الخاص، حيث النقابة أضعف وأهزل إن لم تكن منعدمة، فإن ما اعتبره بلاغ الحكومة تحسينا للدخل، فلا يعدو أن يكون مجرد كلام. تحدث البلاغ عن:

* الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في الأنشطة غير الفلاحية (SMIG) بنسبة 20%، حيث انتقل الأجر الشهري الصافي من 2828.71 درهم، قبل سنة 2021، إلى 3422.72 درهم ابتداء من فاتح يناير 2026، أي بزيادة شهرية تقدَّر بـ 594 درهم.

* كما تمت الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في الأنشطة الفلاحية (SMAG) بنسبة 25%، حيث انتقل الأجر الشهري الصافي من 1994 درهم، قبل سنة 2021، إلى 2533، ابتدء من فاتح أبريل 2026، أي بزيادة شهرية تقدَّر بـ 539 درهم.

هذه الأرقام بدل أن تعبِّر عن «تحسين الدخل»، فإنها تبيِّن بجلاء حجم الكارثة الاجتماعية التي يرزح تحتها شغيلة القطاع الخاص، متمثِّلة في أجور بؤس: أجر شهري صافي في القطاع الفلاحي

قلة الأجور عند العمال تعني كثرة الأرباح عند الرأسماليين

بقلم؛ سعيد الريشة

يبلغ 1994 درهم قبل 2021 ليبلغ 2533. وهذه الزيادة، حتى إن طُبقت فإن التضخم (الغلاء) وخوصصة الخدمات العمومية يقضمها ولا يترك منها شيئا للشغيل... لنتصور أسرة عمالية في قطاع الفلاحة تعيش بأجر صافي كان بالكاد يناهز 1994 درهم قبل 2021، وحاليا لن يتعدى 2500 درهم!

حتى هذه الزيادات تبقى كلاما في كلام، فالذي سيفرض على رأسمالي القطاع الخاص تنفيذ التزامات «الحوار الاجتماعي» ضعيف، إن لم يكن منعدما: القوة العمالية. إذا كانت الدولة ذاتها تتملص من تنفيذ التزامات «الحوار الاجتماعي» ما يستدعي تذمرا مستمرا من طرف القيادات النقابية، فما بال المرء في قطاع خاص حيث صحراء نقابية وقمع لأضعف جنين تنظيم نقابي. لهذا لم يتضمَّن بلاغ الحكومة أي رقم إجمالي بخصوص الزيادات المرتقبة في أجور شغيلة القطاع الخاص، كما هو شأن تلك المتعلقة بأجور شغيلة القطاع العام.

إن ما اعتبره محمد الحطاطي عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مستعينا بالأرقام الرسمية: «ارتفاعاً في نسب النمو والمداخيل الضريبية، وانتعاشاً في قطاعات كالفلاحة والسياحة»، ليس سوى نتاجا لاستغلال الطبقة العاملة واعتصارها وتقليل أجورها لتنعكس على شكل أرباح للرأسماليين. هذا الاعتصار وذاك الاستغلال سماه محمد الحطاطي، بلباقة: «بفضل جهود الطبقة العاملة»، وأمِلَ القائد النقابي ما يلي: «مما يستوجب انعكاس ذلك على أوضاعهم الاجتماعية»، أي أوضاع الشغيلة الاجتماعية.

يبيّن هذا مدى تغلغل الأيديولوجية الرأسمالية في أفئدة القادة النقابيين. فالقول بأن «ارتفاع نسب النمو وانتعاش القطاعات... يستوجب انعكاسا على الأوضاع الاجتماعية للشغيلة»، ليس إلا تكرارا، بلغة نقابية، لنظرية البنك الدولي المسماة: «نظرية الانسياب». ومفادها تشجيع القطاع الخاص (الرأسماليين) وانتظار ثمار النمو التي ستنساب مع الزمن من أعلى (أي من الرأسماليين) إلى أسفل (أي إلى العمال). لكن كل نموٍّ في أرباح الرأسماليين إنما «يستوجب»، بالعكس، ضغطا على الأجور والحقوق الاجتماعية. فالربح هو نتاج فائض القيمة الذي يُنتجه الشغيلة، وهو بلغة بسيطة: العمل المجاني الذي يؤديه العمال لصالح الرأسمالي، جزء من يوم العمل الذي لا يتقاضى مقابله العمال أي درهم، بينما يشكل الأجر جزءا واحدا من يوم العمل ذاك. ذلك الجزء الذي يمنح للعمال إمكانية تجديد قوة عملهم (مأكل، ملبس، مسكن، تناسل...)، لكي يكون جاهزين للالتحاق بالاستغلال في اليوم الموالي، وفي نفس الوقت ولادة وتربية قوة العمل المستقبلية.

> ﴿فقط توحيد قوة الشغيلة من أسفل وإنماء نضاليتهم وديمقراطية أدوات نضالهم والقطع مع أوهام «الحوارات الاجتماعية الجدية والممأسسة»، وأوهام إمكانية التوفيق بين نمو الأرباح وتحسين دخل الشغيلة، هذا وحده هو ما سيمكّن من تحسين أوضاع الشغيلة كسبيل للتحرر النهائي من الاستغلال الرأسمالي﴾.

استبطان الأيديولوجية الرأسمالية من طرف القيادات النقابية هو أحد أسباب هذا الواقع. فالثقة في القوة العمالية هي الوحيدة القادرة على تحسين وضع الشغيلة في المجتمع الرأسمالي، واعتبار ذلك التحسين رافعة لإنماء القوة العمالية تلك للقضاء على كل استغلال. لكن للقيادات النقابية رأي آخر، إذ بدل الثقة في النضال والقوة العمالية، توجِّه أنظار الشغيلة إلى سبيل آخر: «الحوار الاجتماعي الجدي والممأسس» هو الضامن لـ«تحسين الدخل»، وهو ما صرح به محمد الحطاطي (كدش): «كان هذا اللقاء محط أنظار الطبقة العاملة وعموم الموظفين والأجراء، الذين انتظروا حلولاً ملموسة لملفاتهم العالقة». وعندما يخيب أمل القيادة النقابية من «الحلول الملموسة للملفات العالقة»، تُهدد بـ«تفاقم الوضع الاجتماعي المثير للقلق» وتتوعد بـ«مسار احتجاجي جديد»، كما جاء في تصريح محمد الحطاطي.

ولكن دون توفير شروط إنجاح هذا المسار الاحتجاجي، إذ كما العادة يُحصر تقريره وتنفيذه في الأجهزة التنفيذية: «سيتم عقد اجتماع للمكتب التنفيذي لتفعيل قرارات المجلس الوطني، وبحث كافة الصيغ النضالية المتاحة للدفاع عن حقوق ومطالب الشغيلة المغربية»، حسب تصريح محمد الحطاطي.

هكذا تكون نتيجة ذلك التهديد والوعيد خداع القاعدة العمالية وليس الضغط على الدولة والرأسماليين. وهي صيغة أخرى لتكريس الانتظارية في صفوف الشغيلة: انتظارية تجاه لقاءات «الحوارات الاجتماعية»، وانتظارية تجاه «مكتب تنفيذي» قد يعقد أو لا يعقد اجتماعا «لتفعيل قرارات المجلس الوطني»... خصوصا مع ربط الصيغ النضالية بكلمة «المتاحة»، فهذا يعني أن قيادة كدش، ومعها كل القيادا النقابية القائمة حاليا، لا تريد، إن لم تكن تتخوف من قتالية الطبقة العاملة، وتسعى إلى كبحها في «صيغ متاحة»، وهي بلغة الواقع: صيغ نضالية لا تهدد أرباح الرأسماليين.

فقط توحيد قوة الشغيلة من أسفل وإنماء نضاليتهم وديمقراطية أدوات نضالهم والقطع مع أوهام «الحوارات الاجتماعية الجدية والممأسسة»، وأوهام إمكانية التوفيق بين نمو الأرباح وتحسين دخل الشغيلة، هذا وحده هو ما سيمكِّن من تحسين أوضاع الشغيلة كسبيل للتحرر النهائي من الاستغلال الرأسمالي.

==========

[1]- مدار 24 (18-04-2026)، «الـ"سي دي تي": جولة أبريل لم تأتِ بجديد وفاتح ماي محطة للاحتجاج»، https://madar21.com/421003.html

[2]- Fatima Ezzahra Rachidi, (17-10-2025), «Entreprises cotées : plus de 40 MMDH de bénéfices attendus en 2025 (BKGR)», https://medias24.com/sujet/benefices-des-entreprises-en-2025-et-2026/.

[3]- Fatima Ezzahra Rachidi, (17-10-2025), «Entreprises cotées : plus de 40 MMDH de bénéfices attendus en 2025 (BKGR)», https://medias24.com/sujet/benefices-des-entreprises-en-2025-et-2026/.

[4]- نفسه.

تفتيش الشغل بالمغرب: أداة لحماية العمال أم آلية لضبط الاستغلال؟

يُقدَّم جهاز تفتيش الشغل في المغرب رسميًا باعتباره آلية رقابية تهدف إلى ضمان احترام مقتضيات قانون الشغل، وحماية حقوق الأجراء. بيد أن الوقوف على واقع علاقات العمل اليومي، في ظل تفشي الهشاشة واتساع رقعة القطاع غير المهيكل، يثير سؤالاً جوهريًا: هل يقوم هذا الجهاز فعلاً بوظيفته المفترضة في الحماية، أم أنه يؤدي دورًا مختلفًا تمليه طبيعة الدولة وخياراتها الاقتصادية؟ تنطلق هذه الورقة من منظور نقدي في تحليل موقع تفتيش الشغل داخل بنية الدولة، وفي سياق التحولات النيوليبرالية واندماج الاقتصاد المغربي في سلاسل القيمة العالمية.

بقلم: المعطي

تفتيش الشغل داخل دولة غير محايدة

إن الدولة ليست جهازًا محايدًا يقف على مسافة واحدة من جميع الفئات الاجتماعية، بل هي انعكاس لتوازن القوى بين الطبقات. وانطلاقًا من هذا التصور، لا يمكن النظر إلى تفتيش الشغل باعتباره هيئة تقنية صرفة، بل لا بد من فهمه كجزء من منظومة شاملة تسعى إلى تنظيم علاقات الاستغلال، ومنع تفجر الصراع الطبقي، وضمان استمرارية الإنتاج (الاستغلال). فالدولة من خلال هذا الجهاز لا تحيد عن دورها التنظيمي لصالح الطبقة المهيمنة، بقدر ما تعيد إنتاج شروط الهيمنة ذاتها.

مع التحول نحو النموذج النيوليبرالي، طرأت تحولات جوهرية على وظيفة الدولة، إذ انتقلت من موقع الوسيط النسبي بين العمل ورأس المال إلى الضامن المباشر لشروط التراكم الرأسمالي. وقد انعكس هذا التحول بوضوح على طبيعة أداء تفتيش الشغل، الذي أضحى يميل إلى تفضيل التسوية الودية على حساب الزجر، ويشجع الامتثال الطوعي بدل العقاب، ويتجنب اتخاذ إجراءات قد تعرقل "مناخ الاستثمار". وخلاصة ذلك أن الجهاز شهد تراجعًا فعليًا في أدواره الرقابية لصالح صعوده كوسيط إداري يُخضع حقوق العمال لمنطق المرونة الإنتاجية.

الانتقائية وازدواجية سوق العمل

لا يمكن فهم بنية سوق الشغل بالمغرب خارج إطار ازدواجية بنيوية صارخة، حيث يتعايش قطاع مهيكل محدود الامتداد مع اقتصاد غير مهيكل واسع، يشكّل القاعدة الفعلية لإعادة إنتاج قوة العمل. فبحسب معطيات حديثة، يستوعب هذا القطاع غير المهيكل ما يقارب 40 % من اليد العاملة، بل ويتجاوز نصف التشغيل في الحواضر الكبرى كالدار البيضاء. غير أن هذا الثقل الاجتماعي لا يوازيه أي حضور مؤسساتي فعلي، بل على العكس، يُقابل بتهميش ممنهج في سياسات المراقبة والحماية1.

في هذا السياق، لا يظهر جهاز تفتيش الشغل كأداة محايدة لتطبيق القانون، بل كآلية انتقائية تعمل ضمن منطق سياسي-اقتصادي يخدم توازنات محددة. فداخل القطاع المهيكل، تنحصر تدخلات المفتشين في زيارات متباعدة ومحدودة، تهم بالأساس المقاولات الكبرى المرتبطة بسلاسل الإنتاج العالمية، خصوصًا في قطاعات التصدير كصناعة السيارات والنسيج. هناك، يُفرض حد أدنى من الامتثال الشكلي: أجور مصرح بها، وعقود مكتوبة، وانخراط في أنظمة الحماية الاجتماعية.

أما في القطاع غير المهيكل—الذي يضم ملايين العاملات والعمال في التجارة الصغيرة، والعمل المنزلي، والحرف، والخدمات الهشة—فيكاد حضور جهاز التفتيش ينعدم. هذا الغياب ليس عرضيًا أو مرتبطًا فقط بنقص الموارد، بل يعكس توجّهًا واعيًا نحو ترك هذا الفضاء خارج أي تقنين فعلي، بما يضمن استمراره كخزان لليد العاملة الرخيصة والمرنة. وتشير تقارير حقوقية إلى أن نسبة ضئيلة جدًا من عمليات التفتيش تطال هذا القطاع، في مقابل تركيز واضح على ما يُعتبر "أهدافًا سهلة" أو أقل كلفة سياسية2.

إن اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية في مواقع متدنية كالتجميع والصناعات الخفيفة والفلاحة التصديرية، يفرض ضغطًا دائمًا لتقليص كلفة العمل، والتنافس على أساس الأجور المتدنية، واعتماد مرونة تشغيل عالية. وفي هذا الإطار، يؤدي تفتيش الشغل دورًا محددًا يتلخص في ضمان استقرار الإنتاج دون المساس بكلفة العمل أو تعطيل وتيرته، مما يجعله في النهاية أداة لإدارة الهشاشة وليس لمواجهتها3.

إننا هنا أمام تقسيم وظيفي داخل سوق الشغل: قطاع مهيكل يُستخدم كواجهة لجذب الاستثمار الأجنبي وضمان شروط الحد الأدنى من "الاستقرار الاجتماعي"، وقطاع غير مهيكل يُترك كليًا لمنطق السوق المتوحش، حيث تُستنزف قوة العمل دون أي حماية. هذا التقسيم لا يعكس فقط اختلالًا اقتصاديًا، بل يُترجم في العمق تمايزًا داخليا داخل الطبقة العاملة نفسها4.

فبينما يحظى جزء من العمال بهوامش محدودة من الحقوق (أجر أدنى، وتعويضات، وتغطية اجتماعية)، تُدفع الغالبية—خصوصًا النساء، الشباب، والنازحين من البوادي—إلى شروط عمل قاسية: أجور هزيلة، وغياب تام للعقود، وانعدام أي حماية من الحوادث أو التعسف. هكذا، لا تُعاد فقط إنتاج الهشاشة، بل تُعمّق الفوارق داخل الطبقة العاملة، بما يضعف قدرتها على التنظيم والمواجهة الجماعية5.

﴿في هذا السياق، لا يظهر جهاز تفتيش الشغل كأداة محايدة لتطبيق القانون، بل كآلية انتقائية تعمل ضمن منطق سياسي-اقتصادي يخدم توازنات محددة﴾.

1 https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/labor-market-in-morocco-challenges-and-opportunities

2 https://snrtnews.com/article/توصيات-لمحاربة-القطاع-غير-المهيكل

3 https://lakome2.com/decryptage/375212/

4 مغرس : القطاع غير المهيكل يضيع على الدولة 40 مليار درهم سنويا يشتغل فيه 2.4 مليون شخص

5 https://www.cese.ma/media/2020/11/Rapport-Sous-traitance-VA-1.pdf

تفتيش الشغل بالمغرب: أداة لحماية العمال أم آلية لضبط الاستغلال؟

بقلم؛ المعطي

ترتب عن هذه البنية نتائج خطيرة: ضعف القدرة الشرائية، وتوسع الاقتصاد الموازي، واستفحال الإقصاء الاجتماعي، فضلًا عن دفع فئات واسعة من الشباب نحو الهجرة غير النظامية كأفق وحيد للخلاص. إنها حلقة مفرغة تُغذيها السياسات المنتهجة نفسها، بدل أن تسعى إلى كسرها.

إن تجاوز هذه الوضعية لا يمكن أن يتم عبر إجراءات تقنية معزولة، بل يقتضي إعادة توجيه جذري لدور تفتيش الشغل6. ويتطلب ذلك، كحد أدنى، تعميم المراقبة لتشمل فعليًا كل فضاءات العمل، وإدماج القطاع غير المهيكل ضمن منظومة الحقوق، لا كملحق ثانوي بل كجزء مركزي من الاقتصاد. كما يستدعي دعم أشكال التنظيم الذاتي للعمال، خاصة في القطاعات الهشة، وفرض تقنين فعلي يحد من منطق الاستغلال المنفلت من أي قيد.

بدون هذا التحول، سيظل سوق الشغل بالمغرب قائمًا على ازدواجية تخدم تراكم رأس المال على حساب تفكيك وحدة الطبقة العاملة، وتُبقي آفاق العدالة الاجتماعية مؤجلة إلى أجل غير مسمى.

لا يمكن النظر إلى القطاع غير المهيكل باعتباره مجرد فوضى اقتصادية أو خلل عارض، بل هو مكون بنيوي أساسي في بنية الاقتصاد المغربي، يقوم بتوفير يد عاملة رخيصة، وخفض كلفة الإنتاج، وضمان مرونة قصوى للمقاولات. وفي هذا السياق، فإن غياب التفتيش عن هذا القطاع ليس عجزًا تقنيًا، بل هو اختيار مقصود يخدم منطق التراكم الرأسمالي ويحافظ على تنافسية النسيج الإنتاجي القائم على هشاشة العمل.

أمثلة ميدانية مغربية

تتجلى هذه الإشكالية بوضوح في عدد من القطاعات الحيوية. ففي معامل النسيج بطنجة والدار البيضاء، تُسجل ساعات عمل طويلة تتجاوز الحدود القانونية، إلى جانب ضعف التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا يتدخل التفتيش غالبًا إلا بعد شكايات فردية، لينتهي الأمر بتسويات ودية خالية من الزجر الحقيقي، ما يكشف عن أولوية حماية استمرارية الإنتاج/الاستغلال الموجه للتصدير على حماية العاملات.

وفي الضيعات الفلاحية بسوس-ماسة، حيث يشاع التشغيل الموسمي غير المصرح به ونقل العمال في ظروف غير آمنة، يبقى تطبيق شروط السلامة ضعيفًا. وعند وقوع الحوادث، يظل التدخل الإداري محدودًا دون مساءلة صارمة للمشغلين، وهو ما يهدف إلى تأمين سلاسل التصدير الفلاحي بأقل كلفة ممكنة.

أما في قطاع البناء بالدار البيضاء وضواحيها، فينتشر العمل بدون عقود وتغيب وسائل السلامة، مما يؤدي إلى ارتفاع حوادث الشغل القاتلة. ويكون حضور التفتيش ضعيفًا في الأوراش الصغيرة والمتوسطة، وغالبًا ما يأتي بعد وقوع الحوادث لا قبلها، لتصبح الرقابة هنا لاحقة للكارثة وليست وقائية منها.

وفي قطاع العمل المنزلي، يبلغ الغياب شبه الكلي للتفتيش مداه الأقصى، إذ يصعب الولوج إلى أماكن العمل الخاصة، مما يترك عاملات البيوت في هشاشة قصوى من حيث الأجور الضعيفة

﴿وكل هذه الإجراءات تظل رهينة بإعادة بناء القوة النقابية، وتوحيد النضالات، وتجاوز منطق الفردنة، والربط بين المطالب الاقتصادية والرهان السياسي الأوسع، أي تحررا شاملا وعميقا من الاستغلال والاضطهاد﴾.

وساعات العمل الطويلة وسوء المعاملة أحيانًا، ليظل هذا القطاع بأكمله خارج أي رقابة فعلية رغم وجود قانون ينظمه.

كذلك الحال في قطاع التجارة والخدمات الصغيرة كالأسواق والمقاهي، حيث ينتشر التشغيل غير المصرح به والأجور التي تقل عن الحد الأدنى مع غياب أيام الراحة. ونادرًا ما يتدخل التفتيش، أو يمر بشكل شكلي لا يغير من واقع الهشاشة، وهو ما يعكس تسامحًا بنيويًا مع اللاشرعية لضمان دوران الاقتصاد اليومي.

نتائج هذا الوضع على الطبقة العاملة

تُخلف هذه الممارسات الميدانية آثارًا عميقة على الطبقة العاملة، تتجلى في انتشار العمل الهش، وضعف الحماية القانونية، وارتفاع حوادث الشغل، وتفكك التضامن العمالي، وإضعاف التنظيم النقابي، مما يعمق من حالة التشرذم ويفرغ العمل الجماعي من فاعليته.

ما سبق يؤكد أن الإشكال المرتبط بتفتيش الشغل ليس تقنيًا فقط، ولا يرجع إلى نقص الموارد البشرية أو المادية بالدرجة الأولى، بل هو إشكال سياسي بامتياز مرتبط بطبيعة الدولة وخياراتها الاقتصادية الكبرى. ومن ثم يطرح السؤال المركزي: هل نكتفي بمطالبة إصلاح الجهاز، أم لا بد من إعادة طرح وظيفته ودوره في إطار استراتيجية أوسع؟

آفاق النضال والتغيير

إن تغيير هذا الواقع يستدعي مقاربة نضالية متعددة المستويات، تبدأ بتقوية التفتيش عبر منحه صلاحيات زجرية حقيقية، وتوفير موارد بشرية كافية، وضمان استقلاليته عن الضغط السياسي. كما يستدعي ربطه بالرقابة العمالية من خلال إشراك ممثلي العمال وتقوية اللجان داخل أماكن العمل. ولا يمكن إغفال ضرورة إدماج القطاع غير المهيكل في نطاق الرقابة، بفرض الحد الأدنى من الحقوق وتعميم الحماية الاجتماعية. وكل هذه الإجراءات تظل رهينة بإعادة بناء القوة النقابية، وتوحيد النضالات، وتجاوز منطق الفردنة، والربط بين المطالب الاقتصادية والرهان السياسي الأوسع، أي تحررا شاملا وعميقا من الاستغلال والاضطهاد.

6 مغرس : القطاع غير المهيكل يضيع على الدولة 40 مليار درهم سنويا يشتغل فيه 2.4 مليون شخص

إصلاح التقاعد في المغرب: العجز نتيجة... لا سبب

بقلم، حمودي

كلما عاد ملف التقاعد إلى الواجهة، يُعاد إنتاج نفس السردية: عجز مالي، ضغط ديمغرافي، و»إصلاحات تقنية» لا مفر منها. ما يُقدَّم كحقيقة حسابية يخفي سؤالًا أبسط وأكثر إزعاجًا: من ينتج هذا العجز، ومن يُطلب منه دفع ثمنه؟

اختزال الأزمة في معادلة عددية—متقاعدون أكثر ومساهمون أقل—يبقى توصيفًا سطحيًا. تمويل التقاعد انعكاس مباشر لبنية الاقتصاد وأنماط توزيع القيمة داخله. وعندما تكون هذه البنية نفسها مولّدة للهشاشة، فإن «العجز» يصبح نتيجة منطقية، لا حادثًا طارئًا.

اقتصاد يقوم على كتلة واسعة من العمل غير المهيكل—تناهز 40% إلى 45% من التشغيل—يعني إقصاء ملايين العمال من أي مساهمة منتظمة. وحتى داخل القطاع المهيكل، تستمر فجوات التصريح بالأجور ومستوياتها، في ظل نموذج تنافسي قائم على كبح الكلفة الاجتماعية للأجور. النتيجة بنيوية: قاعدة اشتراكات ضعيفة، ونظام يُطلب منه تحقيق توازن داخلي داخل اقتصاد لا يوفر شروط هذا التوازن.

لكن قبل الحديث عن «الإصلاح»، يجب تفكيك ما يُراد إصلاحه. ليست أنظمة التقاعد في المغرب كتلة واحدة، بل فسيفساء من الصناديق (القطاع الخاص، والوظيفة العمومية، وشبه العمومي) تختلف في قواعدها ومخاطرها. بعضها يقوم أساسًا على منطق إعادة التوزيع بين الأجيال (répartition)، حيث تُموَّل المعاشات الحالية من اشتراكات العاملين اليوم، بينما تنزلق مكونات أخرى تدريجيًا نحو منطق الرسملة، حيث يُعاد ربط الحقوق بعوائد الاستثمار. ليس هذا التحول محايدًا: كلما تقدم منطق الرسملة، تراجع الطابع التضامني للنظام، وازداد تعرض الحقوق الاجتماعية لتقلبات السوق.

لا يوزع العبء، داخل هذه البنية، بشكل أفقي. توجد تفاوتات حادة في سقوف المعاشات وأنماط احتسابها، خاصة في بعض الأنظمة العمومية وشبه العمومية، حيث تستفيد فئات عليا من شروط أكثر سخاء واستقرارًا. ويخفي تجاهل هذه الهرمية حقيقة أساسية: لا ينتج «العجز» فقط من ضعف الموارد، بل أيضًا من كيفية توزيع الحقوق داخل النظام نفسه.

ورغم ذلك، تتجه الإجراءات، حين يُطرح «الإصلاح»، في اتجاه واحد: رفع سن التقاعد، وزيادة نسب الاقتطاع، وتعديل صيغ احتساب المعاشات نحو التخفيض. بالتالي فما يُقدَّم كضرورة تقنية هو في الواقع اختيار سياسي واضح: الحفاظ على التوازنات المالية عبر نقل الكلفة إلى الأجراء. يُطلب من العامل أن يشتغل أكثر ويدفع أكثر، في سياق يتميز أصلًا بأجور منخفضة ومسارات مهنية متقطعة.

يتجاهل هذا المسار بدائل تمس جوهر المشكلة: إنتاج القيمة وتوزيعها. وإدماج جزء فعلي من القطاع غير المهيكل يمكن أن يوسع قاعدة المساهمين بصورة كبيرة، لكنه يتطلب سياسات إدماج حقيقية، لا مجرد إجراءات شكلية. كما يعزز رفع الأجور والتصريح الكامل بها الموارد على نحو مباشر، لكنهما يتعارضان مع نموذج تنافسي قائم على الضغط على كلفة العمل. لذلك تبقى هذه الخيارات هامشية في النقاش، لأنها تطرح سؤال تقاسم القيمة، لا توازن الحسابات.

في الخلفية، تلعب السياسة الضريبية دورًا هاما. فالإعفاءات والتحفيزات الممنوحة لقطاعات واسعة تقلص موارد الدولة، وتحدّ من قدرتها على دعم أنظمة التقاعد. هكذا يُعاد إنتاج مفارقة: دولة تتخلى عن جزء من مواردها باسم تشجيع

إصلاح التقاعد في المغرب: العجز نتيجة... لا سبب

بقلم، حمودي

الاستثمار، ثم تُطالب الأنظمة الاجتماعية بتحقيق توازنها الذاتي داخل نفس الشروط. هكذا يصبح «عجز الصناديق» امتدادًا لـ "عجز مالي عمومي مُنظَّم".

في المقابل، تُدبَّر احتياطيات بمليارات الدراهم عبر قنوات استثمار عمومية دون نقاش عمومي مكافئ لحجمها. لا يتعلق الأمر بمجرد مستوى المردودية، بل معاييرها: هل تُدار هذه الأموال بمنطق تعظيم العائد المالي قصير/متوسط الأمد، أم بمنطق تأمين الحقوق الاجتماعية على المدى الطويل؟ غياب الشفافية الكافية حول الحكامة، ومعايير القياس، وتضارب المصالح، يحول هذا المجال إلى «صندوق أسود» داخل نظام يُفترض أنه اجتماعي.

تظل مساهمة الدولة المباشرة محدودة نسبيًا. لا ينبغي أن تترك أنظمة التقاعد لتوازناتها الداخلية فقط، بل يلزم أن تُدعَم بتحويلات عمومية منتظمة. في الحالة المغربية، يُعاد تعريف دور الدولة من ضامن إلى «منظّم»، أي جهة تضع القواعد وتطلب من النظام أن يمول نفسه بنفسه. هذا التحول ليس تقنيًا، بل يعكس تصورًا لدور الدولة في إعادة التوزيع.

ولا يمكن فصل ذلك عن بنية سوق الشغل. بطالة مرتفعة، خاصة لدى الشباب، تعني دخولًا متأخرًا إلى سوق العمل وفترات مساهمة أقصر. وتعني هشاشة التشغيل مسارات مهنية متقطعة، حيث يتحول كل انقطاع عن العمل إلى انقطاع عن التراكم التقاعدي. ويفاقم غياب تعويض فعال عن البطالة هذا المسار، ويحوّل الخلل من ظرفي إلى بنيوي داخل النظام.

هناك أيضًا بعد مغيَّب يتعلق بالهجرة. فملايين المغاربة في الخارج يساهمون في الاقتصاد عبر التحويلات، لكن ارتباطهم بأنظمة التقاعد الوطنية ضعيف أو غير منظم بما يكفي. هذا يعني فقدان قاعدة مساهمين محتملة، كان يمكن أن تعزز استدامة النظام إذا أُدمجت ضمن آليات مرنة وعابرة للحدود.

لا يتوزع الاختلال اجتماعيًا فقط، بل جندريًا أيضًا. تراكم النساء حقوقًا تقاعدية أدنى، بحكم تمثيلهن الأضعف في التشغيل المهيكل، وانقطاعات المسار المهني المرتبطة بأعمال الرعاية غير المؤدى عنها. إن نظاما لا يأخذ هذه الفوارق في الحسبان يعيد إنتاجها عند التقاعد، ويحوّل اللامساواة في سوق الشغل إلى لا مساواة دائمة في الدخل.

في هذا السياق، لا يأتي «الإصلاح» من فراغ. هناك اقتصاد سياسي يحدد اتجاهه: ضغط لتحقيق توازنات مالية، وتوصيات مؤسسات دولية تدفع نحو ضبط الكلفة الاجتماعية، وتفضيل ضمني للحلول التي لا تمس توزيع الثروة أو الامتيازات داخل قمة الهرم. والنتيجة حزمة إجراءات تعيد ضبط النظام دون تغيير شروط إنتاج أزمته.

ورغم ذلك، يمكن تصور مسارات بديلة. توسيع قاعدة المساهمين عبر إدماج تدريجي وفعلي لجزء من القطاع غير المهيكل، حتى بنسبة محدودة سنويًا، يمكن أن يرفع الموارد بشكل تراكمي. وتحسين التصريح بالأجور ورفعها يضيف موارد مباشرة دون زيادة نسب الاقتطاع. ومساهمة عمومية منتظمة—حتى بمستويات محدودة كنسبة من الناتج الداخلي الخام—يمكن أن تمتص جزءًا من الاختلالات الدورية. ويخفف تحسين حكامة الاستثمارات ومواءمتها مع أفق طويل الأمد من تقلبات التمويل. ويفتح إدماج المهاجرين ضمن آليات اشتراك مرنة قناة إضافية للموارد. ويحد أخذ الفوارق الجندرية بعين الاعتبار في احتساب الحقوق من إعادة إنتاج اللامساواة.

إنها ليست حلولًا تقنية منفصلة، بل عناصر في إعادة تعريف وظيفة النظام نفسه: هل هو آلية حسابية مغلقة، أم أداة لإعادة التوزيع؟

ويفتح ورَش تعميم الحماية الاجتماعية بدوره أفقًا مختلفًا. فتوسيع التغطية، ورقمنة المسارات،

إصلاح التقاعد في المغرب: العجز نتيجة... لا سبب

بقلم، حمودي

وتوحيد بعض المكونات يمكن أن يعيد تشكيل القاعدة المؤسسية لأنظمة التقاعد. لكن بدون ربط هذا الورش بإصلاح أعمق لسوق الشغل، والأجور، وللسياسة الضريبية، سيظل أثره محدودًا على استدامة التقاعد.

إن ما يُسمى «عجزًا» ليس خللًا تقنيًا داخل صناديق معزولة، بل انعكاس مباشر لاقتصاد ينتج قاعدة مساهمين ضعيفة، وأجورًا منخفضة، وتغطية مجزأة، وتوزيعًا غير متكافئ للحقوق. وهكذا يتيح التركيز على الأعراض تمرير إصلاحات تعيد توزيع الكلفة دون المساس بالأسباب.

السؤال الحقيقي ليس كيف نوازن الأرقام داخل نفس الشروط، بل كيف نعيد للصناديق طابعا التوزيعي التضامني. بدون ذلك، كل إصلاح سيبقى إما تأجيلًا للأزمة، أو نقلًا لها نحو الحلقة الأضعف: الأجراء.

إذ حين يكون جزء كبير من قوة العمل خارج أي علاقة شغل مهيكلة، فأنت لا تتعامل مع «نقص مساهمين» بل مع اقتصاد يُنتج غياب المساهمين. حين تُبنى التنافسية على أجور منخفضة وتصريح ناقص، فأنت لا تواجه «ضعف الموارد» بل سياسة واعية لتقليص قاعدة الاشتراكات. وحين تكون المسارات المهنية متقطعة بفعل البطالة والهشاشة، فأنت لست أمام خلل ظرفي بل أمام نمط إنتاج يُفكك الاستمرارية التي يقوم عليها التقاعد.

داخل هذه الشروط، أي محاولة لـ «موازنة الأرقام» تعني شيئًا واحدًا: تعديل المعادلة من جهة واحدة، أي الأجراء. فرفع سن التقاعد يعوّض سنوات عمل ضائعة لم تُخلق أصلًا. أما زيادة الاقتطاعات فتحاول تعويض أجور منخفضة بدل رفعها. وخفض المعاشات دفع نحو تردي اجتماعي أعمق.

بعبارة أدق: الصندوق لا يختلّ لأنه مُدار بشكل سيء فقط، بل لأنه يغذّى من اقتصاد يُنتج مساهمات ضعيفة بشكل منتظم. لذلك، إصلاحه من الداخل دون المساس بمصدر هذه المساهمات يشبه محاولة تثبيت السقف دون تقوية الأعمدة.

أي «إصلاح» يبدأ بتحميل الأجراء كلفة الأزمة هو إصلاح مضاد، مهما غُلّف بلغة التوازنات والاستدامة. رفع سن التقاعد، وزيادة الاقتطاعات، وتقليص المعاشات ليست حلولًا، بل آليات لنقل العجز نحو الحلقة الأضعف. النقطة الأولى إذن ليست تقنية بل سياسية: رفض هذا المسار باعتباره خيارًا طبقيًا، لا ضرورة محاسبية.

انطلاقًا من ذلك، الإصلاح الفعلي ينطلق من قلب المعادلة بدل أطرافها. توسيع قاعدة المساهمين لا يتم عبر الإكراه الفردي، بل عبر إدماج فعلي للعمل غير المهيكل داخل علاقات شغل مصرح بها، مع آليات رقابة وعقوبات حقيقية على عدم التصريح. في الوقت نفسه، رفع الكتلة الأجرية ليس مطلبًا اجتماعيًا فقط، بل شرط تمويلي مباشر لأنظمة التقاعد: أجور أعلى ومصرح بها تعني اشتراكات أعلى دون رفع النسب.

بالتوازي، يجب إعادة توزيع الجهد داخل النظام نفسه. وضع سقوف فعلية للمعاشات المرتفعة، ومراجعة الامتيازات غير المتكافئة، وربط الحقوق بشكل أكثر عدالة بالمساهمة الفعلية، يحرر موارد داخلية ويعيد الطابع التضامني. هذا ليس إجراءً تقنيًا، بل تصحيح لانحراف هرمي داخل النظام.

دور الدولة يجب أن يُعاد تعريفه بوضوح: ممول مباشر للنظام، لا حكمًا محايدًا بين "توازنات" مجردة. تمويل عمومي منتظم، ممول جزئيًا عبر مراجعة الإعفاءات الضريبية غير المنتجة، يضع جزءًا من الكلفة حيث تُنتَج القيمة، لا حيث يُعاد توزيعها فقط.

على مستوى سوق الشغل، إدخال تعويض فعّال عن البطالة يحافظ على استمرارية الحقوق، بدل تحويل كل انقطاع إلى خسارة نهائية. كما أن احتساب فترات الرعاية والعمل غير المؤدى، خاصة بالنسبة للنساء، يمنع تحويل اللامساواة المهنية إلى لا مساواة تقاعدية دائمة.

فيما يخص الاستثمارات، إخضاع تدبير احتياطيات الصناديق لمعايير شفافة وربطها بأفق اجتماعي طويل المدى—لا فقط بعائد مالي—يقلص من هشاشة التمويل ويعيد توجيه هذه الموارد نحو دعم الاستقرار بدل تعظيم الربحية المجردة.

وأخيرًا، إدماج العمال المهاجرين ضمن آليات اشتراك مرنة وقابلة للنقل يوسّع القاعدة التمويلية، بدل ترك مساهماتهم خارج النظام.

هذه ليست حزمة إصلاحات منفصلة، بل إعادة بناء لمنطق النظام: من آلية تضبط عجزًا مُنتَجًا خارجها، إلى أداة تعيد توزيع الثروة داخل اقتصاد غير متكافئ. بدون هذا التحول، سيبقى كل "إصلاح" مجرد إدارة للأزمة، أو نقلٍ لها نحو الأجراء.

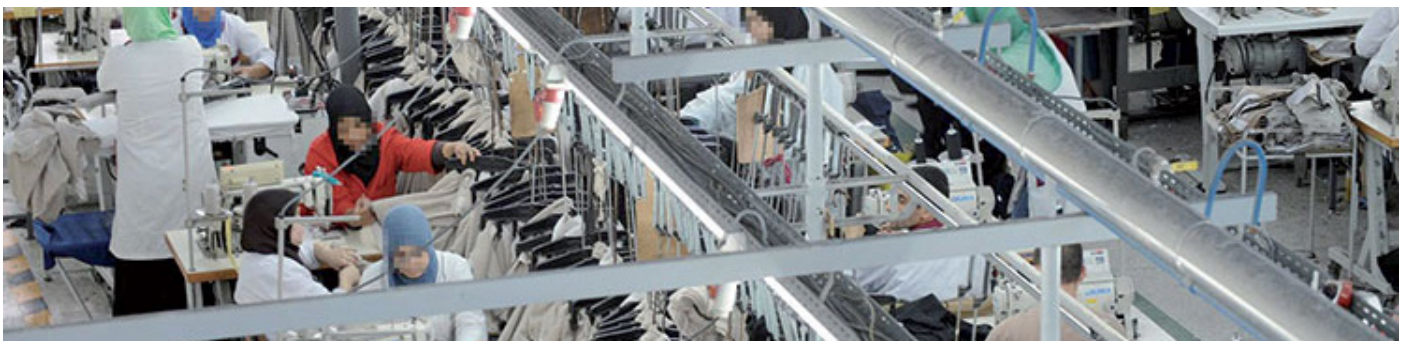

السلم المتحرك للأجور كأداة صراع طبقي

بقلم: أكوليز

تعيش الطبقة العاملة اليوم تحت ضغط متواصل لغلاء المعيشة، وهو ضغط دائم يعيد إنتاج التفاوت الطبقي. فكل ارتفاع في أسعار الغذاء، الكراء، النقل أو الصحة، ينعكس مباشرة على حياة العمال والعاملات، لأنهم يعيشون أساسًا من الأجر الشهري أو اليومي، دون احتياطي حقيقي أو مصادر دخل بديلة. لذلك فإن الغلاء شكل من أشكال الضغط الاجتماعي الذي يطال شروط العيش نفسها.

من هذا الواقع تبرز مباشرة أهمية مطلب ربط الأجور بالأسعار، أي السلم المتحرك للأجور، باعتباره حدًا أدنى من الحماية الطبقية. فحين ترتفع الأسعار دون أن ترتفع الأجور بنفس الوتيرة، فإن ما يحدث فعليًا هو اقتطاع من دخل الطبقة العاملة لصالح أرباح الرأسمال. يصبح التضخم وسيلة لإعادة توزيع الثروة بشكل غير مباشر، حيث يدفع العمال الثمن الكامل للأزمات الاقتصادية.

الطبقة العاملة لا تستهلك مثل أرباب العمل، رغم أن الجميع يستهلك. العمال يوجهون أجورهم نحو الضروريات: الغذاء، السكن، التنقل، العلاج، أي نحو إعادة إنتاج الحياة اليومية وقوة العمل. هذا الاستهلاك ليس خيارًا حرًا، بل ضرورة وجودية. لذلك فإن أي ارتفاع في الأسعار يمس مباشرة «الحد الأدنى للحياة»، ويحوّل المعيشة إلى صراع يومي مستمر.

في المقابل، يختلف نمط استهلاك أرباب العمل اختلافًا بنيويًا. فهم لا يوجهون الجزء الأكبر من إنفاقهم نحو الضروريات، بل نحو الكماليات، والخدمات الترفيهية، وأنماط العيش المترفة، إضافة إلى الادخار والاستثمار. أي أن استهلاكهم لا ينفصل عن منطق التراكم، حيث تتحول الأرباح إلى وسيلة لمضاعفة الثروة، وليس فقط لتلبية حاجات معيشية.

ويظهر الفرق أيضًا في جودة الاستهلاك. فطبقة الرأسماليين تستهلك سلعًا وخدمات ذات جودة مرتفعة واستقرار في الأسعار، بينما يُدفع العمال إلى استهلاك سلع أساسية تتعرض أكثر لتقلبات السوق، ما يجعلهم الأكثر تضررًا من أي ارتفاع بسيط في الأسعار. لذلك فإن التضخم لا يضرب الجميع بالطريقة نفسها، بل يثقل كاهل من يعيشون من الأجور بشكل مباشر.

هذا الاختلاف يوضح أن الاستهلاك ليس مسألة فردية، بل انعكاس مباشر للموقع الطبقي. فالعامل يستهلك ليعيش، بينما رب العمل الرأسمالي يستهلك ليُراكم. ومن هنا يصبح الغلاء سلاحًا غير مباشر ضد الطبقة العاملة، لأنه يضربها في نقطة ضعفها الأساسية: الأجر الثابت مقابل أسعار متغيرة باستمرار.

السلم المتحرك للأجور كبديل

في المنظور العمالي الطبقي، يُنظر إلى السلم المتحرك للأجور كأداة صراع في مواجهة منطق الربح الذي يضغط باستمرار على الأجور. فالأجر في النظام الرأسمالي لا يُحدَّد وفق «الاستحقاق» بل وفق ميزان قوى يميل تاريخيًا لصالح أرباب العمل، حيث تُخفض كلفة العمل إلى الحد الأدنى بينما تتوسع الأرباح.

ضمن هذا السياق، يُطرح السلم المتحرك للأجور كآلية دفاع طبقية: إذ يقوم على ربط الأجور مباشرة بارتفاع الأسعار، بحيث تزيد تلقائيًا وبالوتيرة نفسها، دون انتظار مفاوضات مطوّلة أو حوار اجتماعي يُستخدم غالبًا لتأجيل الحلول.

المفاوضات الحالية حول الأجور لا تعكس ميزان قوى متكافئ. بل غالبًا ما تنتهي بزيادات جزئية ومتأخرة، لا تغطي حتى جزءًا من الخسائر الحقيقية التي تسببها موجات الغلاء. وهكذا تتحول آلية «الحوار الاجتماعي» إلى آلية لامتصاص الغضب بدل معالجة جذور المشكلة.

من هنا، فإن مطلب السلم المتحرك للأجور يسحب ملف الأجور من منطق التفاوض الموسمي إلى منطق الحق الثابت. فهو يعني بوضوح: لا يمكن للطبقة العاملة أن تدفع ثمن الأزمات، ولا يمكن ترك معيشتها رهينة لتقلبات السوق أو توازنات أرباب العمل.

هذا المطلب لا يُطرح في فراغ، بل داخل نظام اقتصادي يقوم على خفض كلفة العمل باعتباره شرطًا أساسيًا لاستمرار وتوسيع الأرباح. لذلك يُقابل السلم المتحرك للأجور غالبًا بالتجاهل أو الرفض، أو يتم التحذير منه بحجة أنه قد يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار.

لكن هذا الطرح يتجاهل أن ارتفاع الأسعار لا ينتج أساسًا عن الأجور، بل يرتبط في كثير من الحالات بسياسات التسعير وهوامش الربح والاحتكار. بمعنى آخر، الأسعار ترتفع أولًا، بينما تبقى الأجور متأخرة وغير مواكبة لهذا الارتفاع.

ومن هنا يأتي مطلب السلم المتحرك كآلية لجعل الأجور تواكب تكاليف المعيشة بشكل تلقائي، بدل أن تظل دائمًا في موقع رد الفعل المتأخر.

السلم المتحرك للأجور كأداة صراع طبقي

بقلم؛ أكوليز

المغرب: بين مكسب تاريخي ومحاولة احتواء

في المغرب، كان مطلب السلم المتحرك للأجور نتيجة مرحلة نضالية قوية للطبقة العاملة بعد الاستقلال، حين كانت الحركة النقابية أكثر تنظيمًا وقدرة على فرض المطالب.

في هذا السياق، صدر ظهير في 31 أكتوبر 1959 نص على ربط الأجور بمؤشر كلفة المعيشة، كخطوة لحماية القدرة الشرائية. نظام يربط الأجور بمستوى الأسعار، بهدف الحفاظ على استقرار القدرة الشرائية للأجراء. وكان من المقرر تطبيق هذا النظام كلما تجاوز مؤشر تكلفة المعيشة في الدار البيضاء(111 سلعة) ، لمدة شهرين متتاليين، عتبة 5%. وقد استُخدم هذا النظام بالفعل مرتين: في 1 نونبر 1959 حيث تم ربط الحد الأدنى للأجور بمعدل 5%، وفي 1 يناير 1962 بمعدل 5،7% 1.

كما شهدت الخدمات العمومية خلال ست سنوات تطورًا ملحوظًا، ارتبط بموجة المطالب التي أعقبت الاستقلال والسعي إلى تحقيق توازن بين مصالح رأس المال الأجنبي وشرائح من الطبقة الحاكمة المحلية. وكان هذا التطور ثمرة نضال الطبقة العاملة المغربية، خاصة عبر نقابة (U.M.T) اكتسبت قوتها في مقاومة الاستعمار وحظيت بدعم الحركة الوطنية.

هذا المكسب لم يكن منحة من الدولة، بل نتيجة ضغط نقابي قوي، خاصة من داخل الاتحاد المغربي للشغل، الذي كان في تلك المرحلة قوة نقابية اجتماعية مؤثرة. لكن في الوقت نفسه، كان هذا الاعتراف جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى احتواء الحركة العمالية بدل تمكينها فعليًا.

فالدولة، في مرحلة ما بعد الاستقلال، كانت تسعى إلى بناء استقرار سياسي واقتصادي يحافظ على مصالح الرأسمال المحلي والأجنبي. لذلك، إلى جانب الاعتراف الجزئي بالمطالب الاجتماعية، تم اعتماد سياسات اقتصادية موازية شجعت الاستثمار ووفرت امتيازات واسعة لأرباب العمل، ما خفف عمليًا من أثر أي تحسين محدود في الأجور.

اليوم: ضعف المطلب وعودة الحاجة إليه

اليوم، يتراجع مطلب السلم المتحرك للأجور داخل الخطاب النقابي، ويُختزل في شعارات عامة لا تتحول إلى برامج نضالية أو تعبئة قاعدية. في المقابل، تستمر موجات الغلاء في الضغط على الطبقة العاملة، في الغذاء والسكن والنقل والطاقة.

> «في المغرب، كان مطلب السلم المتحرك للأجور نتيجة مرحلة نضالية قوية للطبقة العاملة بعد الاستقلال، حين كانت الحركة النقابية أكثر تنظيمًا وقدرة على فرض المطالب».

يعكس هذا التراجع ضعفًا وتحولًا في طبيعة العمل النقابي نفسه، من أداة نضال كفاحية إلى جهاز تدبير تفاوضي يكتفي بإدارة النزاعات وامتصاص ويعمل كديوان لإيصال المظالم، بدل تغييرها.

لكن واقع حياة الطبقة العاملة المغربية يعيد طرح المسألة بقوة. فالطبقة العاملة هي الفئة الأكثر تضررًا من ارتفاع الأسعار، وهي في الوقت نفسه المحرك الأساسي للاستهلاك والإنتاج.

نحو إعادة بناء مطلب السلم المتحرك للأجور

إحياء مطلب السلم المتحرك للأجور لا يمكن أن يظل مجرد شعار، بل ينبغي أن يتحول إلى خيار نضالي منظم ينطلق من إعادة بناء التنظيم القاعدي داخل أماكن العمل، حيث تتشكل القوة الفعلية للطبقة العاملة. ويعني ذلك ربط المطالب اليومية المباشرة–من أجور وظروف عمل- بقضية غلاء المعيشة، بحيث لا تُفصل المعارك الجزئية عن الإطار العام الذي يحددها. كما يقتضي تجاوز منطق الانتظار والمفاوضات الطويلة التي غالبًا ما تُستخدم لاحتواء الغضب وتأجيل الحلول، في اتجاه فرض مطالب واضحة تستند إلى ميزان قوى يُبنى تدريجيًا عبر النضال.

وفي الوقت نفسه، يظل بناء وعي عمالي طبقي كفاحي حاسمًا، وعي يعتبر الأجر حقًا مرتبطًا مباشرة بكلفة العيش، لا مجرد ثمن للعمل يخضع لتقلبات السوق. يعبر السلم المتحرك للأجور عن صراع حول من يتحمل كلفة النظام الاقتصادي: هل تُلقى على عاتق العمال/ات الذين يعيشون من جهدهم اليومي، أم على الأقلية التي تملك وسائل الإنتاج وتراكم الأرباح؟ لذلك فهو معركة من أجل حماية القدرة الشرائية للعمال، حتى لا يتحول كل ارتفاع في الأسعار إلى استنزاف إضافي لحياتهم ومعيشتهم.

---

1 La politique de bas salaires au Maroc ébauche d'analyse- Abdelkader BERRADA

عين على نضالات طبقتنا

بقلم: العاصي

مهما اختلفت أماكن العمل فالحقيقة واحدة: صراع بين شغيلة تتحمل ضغط الإنتاج و العمل، وبين منظومات تدبير تبحث عن تقليص الكلفة على حساب الحقوق.

في مصانع Aeolon بإقليم الدريوش، حاولت الإدارة فرض العمل في يوم الراحة الأسبوعية، وعندما رفض العمال جرى طرد عدد منهم، ما فجّر احتجاجات داخل المصنع وكشف ظروف عمل قاسية خلف خطاب "الطاقة الخضراء".

وفي الرباط، خرج عمال وموظفو الجماعات الترابية في وقفة احتجاجية ضد تعثر التفاوض و التجرجير باسم «الحوار» الفارغ في ظل أوضاع مهنية هشة وتفاوتات واضحة في الحقوق.

ورغم اختلاف القطاعات، يجمع بين الحالتين أن الحقوق لا تُمنح، بل تُنتزع عبر التنظيم والوحدة والنضال الجماعي.

عمال Aeolon بالدريوش ينتفضون: لا للعمل القسري يوم الراحة ولا لطرد المناضلين

جرى في وسائل الاعلام تداول فيديو داخل شركة Aeolon بإقليم الدريوش لوقفة عمال المصنع، على خلفية خلاف حول شروط العمل واحترام الحقوق الأساسية للشغيلة. وقد بدأ هذا التوتر حين حاولت الإدارة فرض العمل خلال يوم الراحة الأسبوعية، وهو ما قوبل برفض عدد من العمال باعتباره مساسًا بحق قانوني ومكتسب.

لم تقبل إدارة المعمل رد العمال، إذ أقدمت على طرد 10 من العمال، الأمر الذي فجّراحتجاجات داخل المصنع. ما يجري داخل شركة Aeolon بالدريوش لا يمكن فصله عن طبيعة النشاط الذي تشتغل فيه الشركة نفسها. فAeolon هي جزء من صناعة عالمية تُقدَّم باعتبارها "خضراء" ومرتبطة بالطاقات المتجددة، حيث يجري تصنيع مكونات توربينات الرياح، خاصة الشفرات الضخمة التي تُستخدم في إنتاج الكهرباء. لكن خلف هذا الخطاب البيئي، تتوارى شروط عمل قاسية، يتحملها العمال في صمت داخل وحدات الإنتاج. هذا النوع من الصناعة يتطلب عملًا شاقًا في بيئة صناعية معقدة:

مواد كيميائية (كالراتنجات والألياف الزجاجية). ومخاطر صحية ومهنية، ووثيرة إنتاج مرتفعة لتلبية طلبات السوق الدولية

ورغم ذلك، تكون الأجور ضعيفة مقارنة بحجم الأرباح التي يحققها هذا القطاع عالميًا، خاصة وأن الشركات تستفيد من مواقع مثل الدريوش بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة.

في هذا السياق، تصبح محاولة فرض العمل يوم الراحة الأسبوعية حلقة إضافية في سلسلة من أشكال الاستغلال. فالإدارة لا ترى في العامل إلا أداة إنتاج يجب أن تظل جاهزة دائمًا، حتى على حساب حقه في الراحة والحياة الخاصة. وعندما يرفض العمال هذا المنطق، ويطالبون بأبسط حقوقهم، يكون الرد هو الطرد والتضييق، في محاولة لكسر أي إرادة جماعية.

لكن رد فعل الشغيلة هذه المرة لم يكن الصمت. الاحتجاجات التي اندلعت، وتوجه العمال نحو تأسيس تنظيمهم النقابي، يعكسان بداية تشكل وعي طبقي داخل المصنع. إنه إدراك جماعي بأن ما يواجهونه يشكل بنية استغلال قائمة على تعظيم الأرباح على حساب عرق العمال والعاملات.

المفارقة هنا واضحة: صناعة تُسوَّق عالميًا كرمز لمستقبل نظيف ومستدام، تقوم في جزء منها على عمال يشتغلون في ظروف غير عادلة. وهذا يطرح سؤالًا جوهريًا: أي انتقال طاقي هذا الذي لا يضمن حقوق من يصنعون أدواته؟

ببساطة، ما يعيشه عمال Aeolon اليوم ليس مشكل صغير داخل شركة، بل هو جزء من صراع أكبر: شركات كبرى تبحث عن الربح بأي طريقة، وفي المقابل هناك ضغط وإضعاف للعمال هنا في المغرب.

في هذا الوضع، لا خيار أمام العمال سوى أن يتوحدوا، وينظموا أنفسهم، ويتضامنوا فيما بينهم، حتى يفرضوا ميزان قوى جديدًا يحمي حقوقهم/ن ويصون كرامتهم/ن.

شغيلة الجماعات الترابية تفرض صوتها في الشارع: لا حقوق تُمنح بل تُنتزع بالنضال الجماعي

شهدت مدينة الرباط يوم 25 أبريل 2025 محطة نضالية جديدة لعمال وموظفي الجماعات الترابية، الذين حلّوا من مختلف مناطق البلاد للاحتجاج أمام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية، استجابة لنداء الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض. عبرت هذه الوقفة عن تذمر مهني وشكلت لحظة مكثفة من الغضب الطبقي المتراكم، في مواجهة سنوات من التسويف والتجاهل الذي طال مطالب الشغيلة.

لقد جاء هذا التصعيد في سياق فشل أفق ما يسمى «بالحوار القطاعي»، الذي ظل، في نظر العمال، مجرد آلية لربح الوقت وامتصاص الغضب، دون ترجمة فعلية للالتزامات السابقة. فالشغيلة التي تتحمل يوميًا أعباء تدبير الشأن المحلي في ظروف صعبة، تجد نفسها في المقابل أمام أوضاع مهنية هشة، وأجور لا تعكس حجم المهام...

رفعت الحناجر في الوقفة شعارات واضحة: نظام أساسي عادل ومنصف، إدماج حقيقي لحاملي الشهادات، تسوية شاملة للملفات العالقة، وإنهاء أشكال الهشاشة التي تطال فئات واسعة داخل هذا القطاع. رغم فئوية المطالب وعزلتها، إلا أنها تعبر عن واقع بنيوي يهم آلاف العمال والعاملات الذين يُبقون المرافق العامة قائمة بأقل الإمكانيات.

لم يخرج رد الدولة عن المألوف؛ إذ عرف محيط الوقفة حضورًا وتدخلًا لقوات القمع، في محاولة لتطويق هذا الشكل النضالي. وهو ما يعكس مرة أخرى حدود "الحوار" حين يصطدم بالمطالب الحقيقية، ويكشف أن الدولة، بدل الاستجابة، تميل إلى «ضبط «الشارع واحتواء تحركات الشغيلة.

المطالب المطروحة تعكس حجم التفاوت داخل القطاع: حاملو الشهادات الذين حُرموا من الترقية المستحقة، تقنيون ومساعدون إداريون يعانون من تهميش مهني، أعوان عرضيون يشتغلون في وضعيات هشة، إلى جانب عمال التدبير المفوض وعمال الإنعاش الوطني الذين يعيشون خارج أي استقرار مهني.

من خلال وقفة الرباط يتضح أكثر فأكثر أن تحسين أوضاع الشغيلة لا يمكن أن يتحقق بوعود ، بل بفرض ميزان قوى ميداني. فحين يتوحد العمال حول مطالب واضحة، وينتقلون من التشتت إلى الفعل الجماعي المنظم، يصبح بإمكانهم انتزاع حقوقهم.

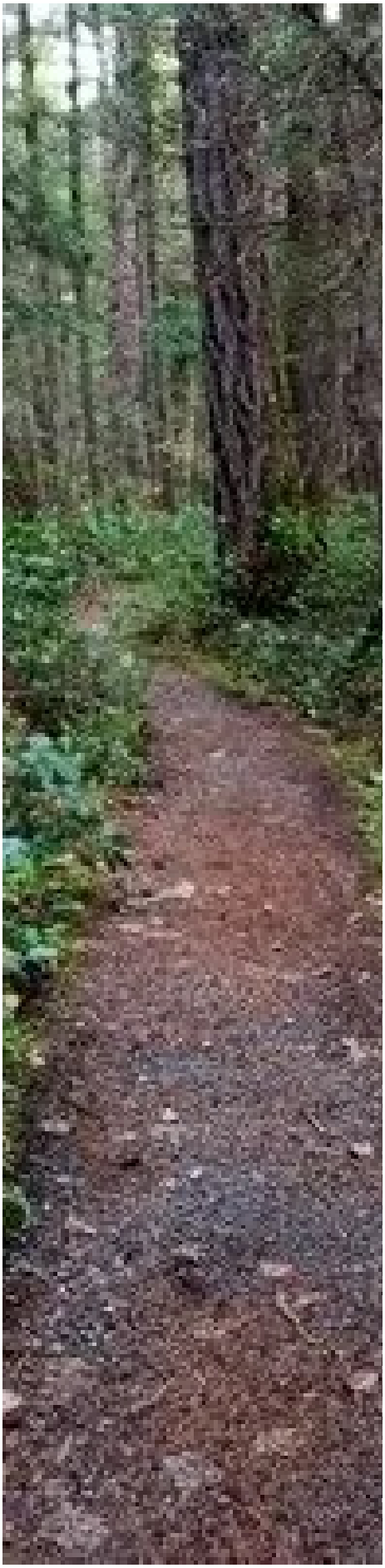

الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية

بقلم؛ ماتيو لوكوانغ

الاشتراكية الايكولوجية «تيار فكري وعمل ايكولوجي يتبنى المكاسب الأساسية للماركسية مع التخلص من شوائبها الإنتاجوية. بنظر الاشتراكيين الايكولوجيين، يتعارض منطق السوق والربح [...]مع متطلبات الحفاظ على البيئة الطبيعية. » [1] من أولى تأكيدات الاشتراكية البيئية أن الرأسمالية تتعارض مع البيئة وحماية البيئة لأن توسع رأس المال، من خلال زيادة الأرباح، يصطدم بالضرورة بواقع محدودية أن موارد الطبيعة. لم يعد بإمكان الوعد بالعدالة القائم على النمو، وبالتالي على تراكم رأس المال اللامتناهي، أن يصمد أمام الكوارث الاجتماعية والبيئية الحالية.

وبالتالي، تمثل الاشتراكية البيئية محاولة جواب نظري بديل عن الحلول السائدة في المناقشات الدولية حول مكافحة الاحتباس الحراري. لا يمثل الرأسمالية الخضراء حلاً حقيقياً لأنها لا تطعن في أنماط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية، وهي الأسباب الرئيسية للمشاكل المناخية التي يواجهها الكوكب، وهي أنماط لا يمكن أن تستمر إلا من خلال زيادة الطابع الناهب والمدمر للنظام تجاه البيئة.

في هذا المقال، سنعود إلى نقد الرأسمالية الذي تقوم عليه الاشتراكية الايكولوجية. هذا النقد للواقع الحالي لا بد منه للتفكير في مجتمع بديل. ومع ذلك، لا يمكننا الاكتفاء فقط بسرد أسباب معارضتنا للنظام السائد. هنا، سنقترح صورة أولية لهذا المجتمع من خلال وصف ما يمكن أن يكون عليه التخطيط الضروري لتغيير نموذج المجتمع وأنماط الحياة من أجل مكافحة التفاوتات الاجتماعية والايكولوجية.

النقد الاشتراكي الإيكولوجي للرأسمالية

نقد الإنتاجوية ومجتمع الاستهلاك

أعادت الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في العام 2008 إلى الأذهان أن تاريخ الرأسمالية حافل بأزمات متعددة متفاوتة الحجم. في الواقع، الأزمات ضرورية لكي تتمكن الرأسمالية من إعادة انتاج نفسها، والتحول، والتكيف مع الظروف الجديدة لبيئتها. ومع بيد أن هاتان الأزمتان تندرجان ضمن جملة أزمات – بيئة، وطاقة، وغذاء، ومياه، ومناخ، وثقافة –يمكن وصفها بانهيار حضاري شامل، أي استنفاد نموذج لتنظيم المجتمع يتجلى في المجالات الأيديولوجية والرمزية والثقافية.

ترتبط الأزمة الحضارية الرأسمالية بقيمها: توق إلى التراكم المتزايد الذي يقترن بالإنتاجية والاستهلاك اللامحدودين دون مراعاة الحدود المادية للأرض. تخلق الرأسمالية حاجات وهمية لتحقيق عائد على استثماراتها وتعظيم أرباحها على حساب الطبيعة. وتتجلى عواقب ذلك بوضوح يومًا بعد يوم من خلال الاحتباس الحراري، والنزعة الفردانية، وتزايد التفاوتات، وتنامي التنشئة الاجتماعية بالتكنولوجيات الرقمية، وما إلى ذلك. ويؤدي ذلك إلى فقدان التنوع البيولوجي. في مواجهة الملاحظات السابقة الناتجة عن الأزمات

الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية

بقلم؛ ماتيو لوكوانغ

المختلفة، من المستحيل تعميم هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي. لذا، علينا العودة إلى «البساطة الطوعية ضد أسطورة الوفرة» [2]. وفقًا لأندريه غورز، فإن أفضل وسيلة للخروج من نظام السوق الشامل تمر عبر «إنتاج ما نستهلكه واستهلاك ما ننتجه» [3].

ولا ينسى المنظرون الاشتراكيون الإيكولوجيون، في نقدهم للإنتاجوية، أن الاشتراكية قد تكون إنتاجوية هي أيضا. فإذا كانت الرأسمالية تقوم على مبادئ أساسية هي الإنتاج والاستهلاك للوصول إلى السعادة، فإن الاشتراكية تختلف عنها في أنها تأخذ في الاعتبار التوزيع العادل لهذه الثروات. ومع ذلك، يظل النظامان أيديولوجيتين إنتاجويتين مدمجتين في المثل الأعلى للحداثة المتمثل في إخضاع الطبيعة للإنسان من أجل إنتاج الثروات إلى ما لا نهاية. وفقاً للاشتراكيين الايكولوجيين، يجب أن يترافق نقد نمط الاستهلاك مع نقد نمط الإنتاج، دون أن يقتصر الأمر على مكافحة عدم المساواة في توزيع الثروات، مع احترام الطبيعة ودورات إعادة انتاجها.

لا بد، والحالة هذه، من تجاوز هذا الإنتاجوية من خلال طرح السؤال التالي: كيف وماذا ننتج؟ هذه القضايا أساسية للمجتمع: يجب أن تتوافق العلاقة بين الحاجات والظروف التي تجعل من الممكن تلبيتها، أي تلبية الحاجات البشرية، مع الموارد المتاحة مع الأخذ في الاعتبار هشاشة الكوكب وحقيقة أن الموارد الطبيعية محدودة.

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

في نقده للحداثة الرأسمالية، يستخدم بوليفار إتشيفيريا، أحد كبار المفكرين الماركسيين في أمريكا اللاتينية، المفاهيم الماركسية لـ«القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية»، وهما بعدان خاصان بكل إنتاج بشري: «في أساس الحياة الحديثة، تعمل آلية متكررة بلا كلل، تضع بشكل منهجي "منطق القيمة الاستعمالية"، أي المعنى التلقائي للحياة الملموسة، وللعمل وللمتعة البشريين، ولإنتاج ولاستهلاك "خيرات الأرض"، لـ"منطق" 'القيمة' المجرد بما هي جوهر أعمى وغير مبالٍ بأي واقع ملموس، لا يحتاج سوى أن يتم إثباته من خلال هامش ربح بصفته "قيمة تبادلية"». [4]

كل منتج موجود في السوق له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. ومع ذلك، «تتنوع القيم الاستعمالية بشكل لا نهائي (حتى بالنسبة لنفس السلعة)، في حين أن القيمة التبادلية (في الظروف العادية) موحدة ومتطابقة نوعياً (الدولار هو دولار، وحتى عندما يكون يورو، فإن له سعر صرف معروف مقابل الدولار)» [5]

. لذلك، فإن القيمة التبادلية هي التي تمنح السلعة، في النظام الرأسمالي، قيمتها وقيمتها الاستعمالية. لا تأخذ القيمة التبادلية في الاعتبار أنواع العمل المختلفة الكامنة وراء كل سلعة؛ حيث يتم اختزال الأعمال المختلفة إلى قياس عبر الوقت، يُعطى هو الآخر قيمة تبادلية. وبالمثل، فإن القيمة (أو القيم) الاستعمالية لسلعة ما تفيد فقط لزيادة قيمتها التبادلية.

تتمثل أحد إسهامات الفلسفة النقدية الماركسية لبوليفار إتشيفيريا في وضع التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة باعتباره التناقض الأساسي لإعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالي الذي سيؤدي إلى صراعات أخرى حوله، وهو موجود في شكل السلعة. في نظر هذا المؤلف، يعد تحليل السلعة أمراً أساسياً، فهو يحتوي على السمات الجوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالي. تتألف السلعة من أربعة عناصر يجب دراستها معاً: كونها شيئاً مفيداً (القيمة الاستعمالية)، وكونها قابلة للتبادل مع أشياء أخرى (القيمة التبادلية)، وكونها نتيجة لتبلور وقت العمل (القيمة)، وكونها نتاجاً للعمل البشري (منتَج) [6].

وفقًا لبوليفار إتشيفيريا، فإن القيمة الاستعمالية، باعتبارها المحتوى المادي لثروة كل مجتمع، مصدرها الطبيعة والعمل. وهي تتيح رؤية نوعية للمجتمع، في حين أن القيمة التبادلية هدفها الوحيد هو تراكم رأس المال، لهذا السبب، فإنها تتحكم في القيمة الاستعمالية. هذا المتطلب الرأسمالي يجعل القيمة التبادلية مضطرة إلى التكاثر، وبالتالي إلى الارتفاع، في حين تتم التضحية بالقيمة الاستعمالية. في المجتمع الرأسمالي الحديث، وهو مجتمع وفرة نسبية، يؤدي إخضاع القيمة الاستعمالية للقيمة التبادلية إلى إعادة إنتاج الندرة بشكل مصطنع، في حين أن هدف الحداثة هو القضاء على الندرة التي كانت تميز المجتمعات ما قبل الحديثة. قد تمنع قيمة تبادلية مرتفعة الوصول إلى القيمة الاستعمالية لشيء ما، أو مادة أو مصلحة عامة، لقطاع كامل من السكان، وبالتالي توليد التفاوتات الاجتماعية أو إعادة إنتاجها. وأفضل الأمثلة على ذلك هي دخول قطاعي الصحة والتعليم إلى المجال التجاري. إذا طبقنا هذه المنطق على مفهوم الطبيعة، فإنها تتحول إلى مجرد سلعة للتسويق لا تكمن قيمتها الوحيدة في استعمالها (التأمل، الصحة، تكاثر الحيوانات والنباتات، إلخ) بل في السوق.

التناقض الايكولوجي للرأسمالية

ثمة في الحركة الاشتراكية الإيكولوجية نقاش حول ما إذا كان ماركس وإنجلز قد طورا تحليلاً ايكولوجيا للعالم. يجيب جون بيلامي فوستر بالإيجاب ويتحدث عن ايكولوجيا ماركس. [7] بينما يوجه آخرون انتقاداتهم إلى أن خطأ ماركس الكبير هو أنه لم يتحدث عن الايكولوجيا، ولم يفكر بما يكفي في العلاقة بين البشر والطبيعة، بل ولم يتنبأ بالاحتباس الحراري. يبدو لنا أن هذين الموقفين مغاليان ويشيران تقريبًا إلى رؤية غير تاريخية لماركس باعتباره رمزاً كان قد حلل كل شيء أو كان ينبغي أن يحلله.

في أعماله، يتبنى جيمس أوكونور ما يسميه نهجاً انطلاقاً من مقولة، وهي مقولة «ظروف الإنتاج»، التي تعتبر «إعادة تشكيل نظري» وفقاً لجيروم لامي: «يصوغ أوكونور نفسه مفهومًا انطلاقاً من أفكار متفرقة؛ وهو الذي يشرع في العمل النظري بتجميع شذرات استدلال. يتعلق الأمر بالفعل بالبحث في النص الماركسي الضمني عن عناصر تصور لا تظهر في النص المباشر لكتابات ماركس. » [8]. انطلاقاً من ذلك، يضيف تناقضاً ثانياً إلى التناقض الأول للرأسمالية الذي طوره ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج: يتعلق الأمر بالتناقض بين القوى الإنتاج وظروف الإنتاج، حيث تُعرَّف هذه الأخيرة بأنها «كل ما يمكن اعتباره سلعة دون أن يُنتج على هذا النحو وفقاً لقانون فائض القيمة أو قانون السوق. يتيح لنا هذا التعريف الموسع مناقشة قوة العمل والأرض والطبيعة والفضاء الحضري باستخدام نفس المقولة العامة « [9].

الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية

بقلم؛ ماتيو لوكوانغ

التناقض الأول للرأسمالي تناقض داخلي ويتركز في السلطة السياسية والاجتماعية لرأس المال على العمل: في منطق التراكم الرأسمالي، يجب أن تكون تكلفة العمل أقل ما يمكن لزيادة الربح الناتج عن هذا العمل. أما التناقض الثاني فهو خارجي عن النظام ويتعلق بـ«تكاليف العناصر الطبيعية» التي تدخل في رأس المال. « السبب الأساسي للتناقض الثاني هو الاستيلاء والاستخدام المدمرين لقوة العمل، للفضاء، والطبيعة، والبيئة الخارجية.»[10] وفقًا لأوكونور، تمثل الأزمات المختلفة الحالية (الصحة، والتوسع العمراني، والتعليم، والأسرة، والبيئة) أمثلة على هذا التدمير الذاتي.

يتحدث خورخي ريشمان عن صراع جوهري بين نمط التنظيم الاجتماعي-الاقتصادي السائد ومتطلبات الحماية البيئية والاجتماعية، بمعنى أن السعي وراء الأرباح الاقتصادية أهم من أي شاغل آخر. ووفقاً له، «ينبغي البحث عن السبب الأساسي للأزمة الايكولوجية الحالية في إخضاع الطبيعة لمتطلبات تنمية رأس المال» [11]. لذلك، فإن التحول في هذا النظام الاجتماعي-الاقتصادي، أي نهاية الرأسمالية، هو وحده القادر على وقف التدمير البيئي الجاري، وهذا التحول هو ما تمثله الاشتراكية الايكولوجية.

السمات العامة للاشتراكية الايكولوجية

إذا كانت الاشتراكية الايكولوجية تضع نفسها في موقع الوريث للتقاليد الاشتراكية المديدة، فإنها تسعى إلى التعلم من أخطاء الماضي وتدين بشكل خاص ما يُسمى بـ«الاشتراكية الواقعية»، أي محاولة تطبيق الأطروحات الماركسية في الاتحاد السوفييتي السابق. ثمة إذن رغبة في إعادة تأسيس هذا الاشتراكية مع أخذ الايكولوجيا في الاعتبار، وبالتالي تحريرها من مخلفاتها الإنتاجوية. لا يمكن لحالة الاستعجال الايكولوجية أن تتجاهل التفاوتات الاجتماعية الكبيرة، وبالمقابل، يجب ألا يُفكَّر في متطلبات العدالة الاجتماعية بمعزل عن الضرورات الايكولوجية.

لذلك، يجب إعادة النظر في علاقات البشر بالطبيعة وتغيير العلاقات بين البشر أنفسهم: «التحدي العالمي لسيرورة التحول الجذري في العلاقات بين البشر ومع الطبيعة هو تغيير في نموذج الحضارة، لا يقتصر على الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك فحسب، بل يشمل أيضاً المسكن والثقافة والقيم وأسلوب الحياة.» [12] لا يمكن تنفيذ هذا البرنامج الطموح لتغيير المجتمع دون تخطيط يجب أن يكون بيئيًا واجتماعيًا وديمقراطيًا في آن واحد. يهدف هذا التخطيط إلى التفكير في المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، وعدم وضعهما في مواجهة بعضهما البعض، من أجل إجراء انتقال يكون أقصر وأقل إيلامًا قدر الإمكان.

تخطيط ايكولوجي

يجب أن يتخلى التخطيط الايكولوجي عن فكرة «سيطرة الإنسان على الطبيعة» [13] وإعادة تنظيم الإنتاج وفقاً للحاجات الاجتماعية وحماية البيئة. ويجب أن يتم ذلك بشكل خاص بإخضاع القيمة التبادلية للقيمة الاستعمالية. يجب أن نتجه نحو إعادة التوجيه الايكولوجي للاقتصاد وجهاز الإنتاج مع تغيير جذري في العقلية يهدف إلى خفض الاستهلاك، ما سيؤدي في الآن ذاته إلى انخفاض الإنتاج. وهذا الانخفاض ضروري بشكل خاص لأن إنتاج أشياء جديدة يفترض أيضًا إنتاج نفايات مرتبطة بهذه الأشياء. إذا كان علماء التكنولوجيا يعتقدون أن مشكلة الاحتباس الحراري سيُحل بتكنولوجيات وعلوم جديدة، فإن ذروة النفط تثبت لنا أن هذه التكنولوجيات لن تستطيع أن تحل محل كل شيء. خاصة وأن ذروة إنتاج النفط بدأت تتشابك أيضًا مع انخفاض الاحتياطيات العالمية من المعادن (الذهب، الفضة، اليورانيوم، النحاس، الزنك، إلخ) [14].

يجب أن يراعي هذا التخطيط الانتقال إلى مجتمع ما بعد النفط، مجتمع لا يعتمد بعد الآن على الطاقات الأحفورية، وهذا لا يعني أنها لن تستخدم النفط أو أي مورد طبيعي غير متجدد آخر. يبدو من الضروري الاستعداد منذ الآن لمجتمع ما بعد النفط هذا، وذلك بسبب التغيرات المناخية الجذرية، التي يتحمل استخدام النفط مسؤولية كبيرة عنها، أكثر مما بسبب استنفاد احتياطيات النفط المحتم. بعبارة أخرى، يتعين علينا من الآن فصاعداً ترك أكبر قدر ممكن من احتياطيات النفط تحت الأرض بدلاً من استغلالها. [15] وبدون ذلك، ستصبح تكلفة التكيف باهظة أكثر فأكثر وستنطوي على مخاطر أكبر. وهذا يبرهن على ضرورة التخطيط الايكولوجي من أجل تهيئة الظروف لانتقال غير صادم.

يتطلب تناقص احتياطيات المواد الخام المطرد خفضاً جذرياً في استهلاك الطاقة وكذلك في استهلاك الأشياء المادية. تعتمد الرأسمالية على إنتاج واستهلاك الطاقة غير المتجددة، مستفيدة من كلفة استغلال ضئيلة، حتى وإن كانت هذه الكلفة ترتفع بشكل متزايد فيما يتعلق بالنفط والغاز. ينبغي ألا تأخذ إعادة توجيه إنتاج الطاقة نحو تطوير الطاقات المتجددة في الاعتبار الكلفة الاقتصادية الأعلى لهذه الطاقات، بل أن تراعي إسهامها في البيئة والبشر من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة. المهم هو تنويع مصادر الطاقة المتجددة هذه (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية، المياه، إلخ، حسب البلدان) حتى لا نعتمد على المخاطر المحتملة المرتبطة بواحدة منها فقط، والتخطيط الجيد لتكاملها. يؤدي العجز عن التنبؤ والتقلب الطبيعي لهذه المصادر إلى توليد متذبذب للكهرباء. يجب أيضًا مراعاة تأثيرات هذه الطاقات على البيئة والزراعة والمياه، والإنتاج، والتوظيف، والتخطيط الحضري. هناك تفاعل بين جميع هذه القطاعات

الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية

بقلم؛ ماتيو لوكو انغ

عند التفكير في التخطيط للطاقة. وتعد لامركزية هذه المشاريع أمراً ضرورياً لتجنب تكرار المشاريع الكبرى التي غالباً ما تكون ضارة من الناحية البيئية.

سيسمح هذا التوجه الطاقي الجديد، الذي يمر أيضًا عبر حظر المحطات النووية (وبالتالي التخطيط لإغلاق المحطات العاملة)، بإزالة الكربون من الاقتصاد والنقل. في الواقع، يعتمد هذان القطاعان على استخدام طاقات مثل النفط أو الفحم أو الغاز، التي تطلق غازات الدفيئة. على صعيد النقل، بالإضافة إلى تثبيط استخدام السيارة الخاصة في التنقلات اليومية، سيتعين على المجتمع الاشتراكي الإيكولوجي تشجيع وسائل النقل العام الرخيصة أو المجانية. وسيتعين أن يكون أمر مجانية هذه الوسائل موضوع قرار ديمقراطي من قبل السكان.

تخطيط اجتماعي

يفترض التخطيط الاجتماعي الملكيةَ الجماعية لوسائل الإنتاج، والمساواة الاجتماعية، وإنهاء التفاوتات الاقتصادية. تجبرنا الأزمات المختلفة الحالية على التفكير في تحررات جماعية جديدة للمضطهدين مع ربطها بمتطلبات حماية البيئة. كما يلاحظ هيرفيه كيمبف، «إن النظام الاجتماعي الذي يحكم المجتمع البشري حالياً، أي الرأسمالية، يقاوم بشكل أعمى التغييرات التي لا بد من إجرائها إذا أردنا الحفاظ على كرامة الوجود البشري ووعده» [16]. يثبت النضال ضد الأوليغارشية أن الطبقات الاجتماعية، وبالتالي الصراع الطبقي، لم يزولا.

إن إعادة تملك وسائل الإنتاج وتحويل العلاقات الاجتماعية هي إحدى بدايات التحرر الجماعي. يمكن أن تكون أشكال الملكية عامة أو جماعية أو تعاونية أو حتى خاصة. هنا يجب ألا نقع في الخطأ الذي ارتكبته الاشتراكيات الواقعية التي فهمت «الملكية الجماعية » على أنها تأميم لبعض المنشآت، التي يُنظر إلى معظمها على أنها استراتيجية، في حين أن الدولة يمكن أن تكون أيضًا أداة قوية للسيطرة.

وفقاً لروجر راشي، يجب على الاشتراكية الايكولوجية أن «تسعى إلى إحداث ثورة في العلاقات الاجتماعية وكذلك في قوى الإنتاج. بعبارة أخرى، عليها أن تغير طريقة العمل والعيش (وهو ما يشكل العلاقات الاجتماعية) وكذلك طريقة الإنتاج والتأثير على الطبيعة (بمعنى آخر، قوى الإنتاج).» [17]

يمر هذا التحول في العلاقات الاجتماعية عبر تغيير قوى الإنتاج بشكل جذري، وبالتالي الانتقال من «العمل الميت»، الذي ترمز إليه ميكنة قطاعات متعددة مثل الزراعة على سبيل المثال، إلى «العمل الحي» الذي من شأنه أن يخلق فرص عمل ويضفي طابعاً إنسانياً على علاقات العمل. إن الجهاز الإنتاجي ليس محايداً: فإلى جانب سعيه إلى التوسع اللامحدود للسوق، يحاول السيطرة على حياة الناس من خلال تنظيم أوقات عملهم وحتى أوقات فراغهم. إن النضال ضد العمل الذي يهيمن على الحياة لا يعني نهاية العمل، بل التفكير في عمل تضامني، عمل حر في إطار الرغبة في بناء قوى الإنتاج الجديدة بشكل جماعي.

سيؤدي تحويل العمل الميت إلى عمل حي إلى توليد مصادر جديدة للعمالة، وهو ما يجب أن يقترن بتخفيض ساعات العمل، كإجابة محتملة على البطالة. ويترتب على هذا التخفيض في ساعات العمل زيادة في وقت الفراغ. في المجتمع الرأسمالي، يتولى المجتمع الاستهلاكي [18] والسوق إدارة وقت الفراغ. وفقاً لميخائيل لوفي، «تقوم الاشتراكية الايكولوجية على رهان، سبق ان كان رهان ماركس، ألا وهو: غلبة "الوجود" على 'الامتلاك' في مجتمع بلا طبقات، أي تحقيق الذات من خلال الأنشطة الثقافية والترفيهية والجنسية والرياضية والفنية والسياسية، بدلاً من الرغبة في التراكم اللامتناهي للسلع والمنتجات.» [19]

قد يكون قياس الوقت مؤشر ثروة بديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الرأسمالية الأخرى. وفقاً لرينيه راميريز، «إن المقياس الأنسب لقياس العيش الكريم لمجتمع ما هو الذي يسمح لنا بمعرفة كم من الوقت يعيش سكانه بصحة جيدة وهم يفعلون ما يرغبون في فعله؛ أو كم من الوقت في اليوم يُكرس للتواصل الاجتماعي (التواجد مع الأصدقاء والعائلة والمجتمع السياسي)، لتأمل الفن وإنتاجه والاستمتاع به، للتعرف على الذات، لمنح الحب وتلقيه؛ أو كم سنة من العمر يكتسب إقليم ما بتجنب فقدان الغابات الأصلية أو بفضل إعادة تشجير بيئته الطبيعية » [20]. من خلال قياس وقت الفراغ، سواء كان وقتًا عُيش بشكل جيد أو عُيش بشكل كامل، نخرج من المنطق الاقتصادي الرأسمالي الذي يُقاس فيه الثراء بتراكم الممتلكات المادية أو غير المادية، لندرس بشكل أكثر تحديدًا «توليد/ التمتع بالممتلكات العلائقية» [21].

يجب التفكير في مفهوم «الخير العلائقي» خارج المنطق الرأسمالي. وفقاً لبوليفار إتشيفيريا، فإن الخير (جمعه خيرات) شيء عملي يندرج في عملية اجتماعية للإنتاج والاستهلاك وإعادة إنتاج كائن اجتماعي. يمكن أن يكون هذا الشيء العملي «أي عنصر من عناصر الطبيعة، سواء كان فيزيائياً أو كيميائياً أو حيوياً أو نفسياً؛ أي واقع، سواء كان ماديا أو روحيا، إلخ، أي جزء من الواقع الخارجي أو الداخلي، أي قطعة من المادة، بغض النظر عن ماديتها» [22]. الغرض من الخير هو تلبية حاجة، وهو عنصر من عناصر الثروة الموضوعية لذات اجتماعية له قيمة استعمالية لأجل الاستهلاك.

للبشر والمجتمعات حاجات حيوية تتجاوز الحاجات الاجتماعية الأساسية (الماء، الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، إلخ) والتي تُلبى من خلال العلاقات الاجتماعية. إن استمرار الحياة يمر عبر التفاعل الاجتماعي مع البشر الآخرين، والمشاركة السياسية، والتأمل، والأنشطة الترفيهية المجانية، إلخ. وبالتالي، فإن الخيرات العلائقية هي خيرات لا يتطلب الوصول إلى استهلاكها بالضرورة وساطة المال. إن استعادة السيطرة على الوقت الخاص يعني أيضًا استعادة السيطرة على الحياة والتحرر من العلاقات التجارية من أجل المشاركة في هذه الأنشطة غير التجارية.

وفقًا لرينيه راميريز [23]، فإن الخيرات العلائقية هي في المقام الأول خيرات غير مادية يتوقف إنتاجها واستهلاكها على ظروف المجتمع المادية، أي عندما تكون الحاجات المادية الأساسية مُلبّاة (على الرغم من أن عدم تلبيتها لا يمنع توليد الخيرات العلائقية والتمتع بها في بعض الحالات). مستنداً إلى الأخلاق الأرسطية، يصف راميريز أربعة أنواع من الأنشطة لإنتاج واستهلاك الخيرات العلائقية: العمل التحرري، والتأمل (الثقافة، الفن، الترفيه، الرياضة، القراءة، التفكير، تأمل الطبيعة، إلخ)، وبناء المجتمع (العلاقات الأسرية، الصداقة، الحب) والحياة العامة (المشاركة

الاشتراكية الايكولوجية بديلا سياسيا واجتماعيا وبيئيا عن الرأسمالية

بقلم؛ ماتيو لوكوانغ

السياسية، النقابية، والأنشطة الاجتماعية، إلخ). وبالتالي، فإن الإنسان كائن اجتماعي يشارك وقته مع الآخرين، مما يستلزم توفير مساحات للقاء والنقاش والتداول والمشاركة في الأعمال الجماعية واستعادة الفضاء العام. ولا يمكن لهذه الأنشطة إلا أن يضفي طابعا جذريا على الديمقراطية.

التخطيط الديمقراطي

لا يمكن أن يتم التخطيط الايكولوجي والاجتماعي إلا بطريقة ديمقراطية من أجل الحصول على دعم الغالبية العظمى من السكان. يؤكد ميخائيل لوفي أن الاشتراكية الإيكولوجية تستوجب أخلاقيات ديمقراطية حتى لا يُترك مستقبل المجتمع والقرارات المهمة في أيدي الأوليغارشية والتكنوقراطيين. يجب أن تُتخذ هذه القرارات الديمقراطية بشأن أهداف المجتمع، وغايات الإنتاج واضروراته، من أجل الخروج من النزعة الإنتاجوية: «القرارات الكبرى المتعلقة بالإنتاج والتوزيع لا تتخذها «الأسواق» ولا المكتب السياسي، بل المجتمع نفسه، بعد نقاش ديمقراطي وتعددي، تتعارض فيه المقترحات والخيارات المختلفة» [24].

سيترتب على هذا التحول بالضرورة انخفاض في الاستهلاك، وبالتالي التخلي عن عدد من السلع والعادات المتأصلة في الحياة اليومية للسكان. ولن يتم ذلك دون مقاومة إذا لم يتم ابدال هذه الحاجات التي أوجدها الرأسمالية برغبات أخرى. ويدعو مفهوم «الاشتراكية الشرهة» الذي طوره بول أريس إلى إدراك أن التحرر الاجتماعي والانتقال إلى الاشتراكية لا يمكن أن يتحققا إذا كانا مرادفين للنقص. ووفقاً له، «لم يعد المقصود سد نقص ما، بل تطوير الروابط الاجتماعية» انطلاقاً من اشتراكية تريد «تمجيد الحياة في الوقت الحاضر» [25].

ومن المواضيع الأساسية التي تستحق التفكير موضوع المجانية، وبشكل خاص مجانية الخدمات الأساسية التي تلبي الحاجات الاجتماعية: المياه، والطاقة، والصحة، والتعليم، وما إلى ذلك. وفقاً لبول أريس، فإن التفكير في المجانية من شأنه أن يقلب الوعي ويؤدي إلى سلوكيات مناهضة للإنتاجوية والاستهلاك. ومع ذلك، فإن هذه المجانية لن تكون إلا للاستخدام السليم لهذه الخدمات، أي الاستخدام الذي يتوافق مع الضروريات البشرية. أما سوء الاستخدام أو الاستهلاك المفرط فيجب أن يخضع لزيادة في الأسعار، بل وحتى للحظر إذا ما قرر الشعب ذلك ديمقراطياً. [26] المثال النموذجي هو استخدام المياه: إذا كنا بحاجة إلى المياه للشرب والطهي وضمان النظافة اليومية، وبالتالي يجب أن يكون هذا الاستخدام مجانياً، فإن هذا الأمر أقل صحة بالنسبة لملء حوض السباحة الخاص، وهو ما يعتبر إساءة استخدام. يجب أن يكون موضوع المجانية أو رفع الأسعار أو حظر سوء الاستخدام

موضوع نقاش واتخاذ قرار ديمقراطي.

لذلك لا يمكن للمجتمع الاشتراكي الإيكولوجي أن يقوم إلا على ديمقراطية حقيقية تتجاوز الديمقراطية التمثيلية وحدها. وهذا غير ممكن دون إرساء مشاركة نشطة في إطار ديمقراطية تشاركية حقيقية، ووضع آليات مختلفة لضمان خضوع المنتخبين للمساءلة على فترات منتظمة، ولتمكين المواطنين من المشاركة في صياغة القوانين واقتراح مشاريع القوانين، ولتقديم هذه القوانين للتصويت بانتظام من خلال الاستفتاء أو الاستشارات الشعبية.

خاتمة

يجب ألا تقع التخطيط الإيكولوجي الاشتراكي في فخ البيروقراطية وتعزيز رأسمالية دولة. لن يتحقق تحول المجتمع الحالي دون ثورة في العقليات. ولهذا الغرض، يمكن أن يكون مفهوم الهيمنة مفيداً لنا. تتجلى الهيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية في رؤية معينة للمجتمع والتقدم. النيوليبرالية هي أكثر من مجرد أيديولوجية اقتصادية. فهي تنظم المجتمع بأسره، وبالتالي تمثل «شكلًا من أشكال الوجود» [27] يمتد إلى جميع مجالات الحياة.

لذا، فإن الأمر يتعلق بالنسبة للاشتراكية الايكولوجية بأن تقدم نفسها كمشروع بديل للمجتمع وأن تتصدى للمنطق السائد الذي تُبنى عليه أشكال محددة من الذاتية.

لكن الأهم هو بناء هيمنة ثقافية مضادة تسمح بتغيير أنماط الاستهلاك بشكل أساسي، والتشكيك في تنظيم الإنتاج الحالي. يوضح خوسيه لويس أكاندا أن «الهيمنة تتعلق بالعملية الاجتماعية في جميع جوانبها. أي، كل عملية عادة الانتاج الاجتماعي الشامل.» [28] هنا يجب التأكيد على «الأهمية الحاسمة للممارسات الثقافية والفنية في تشكيل ونشر الحس العام» و«دورها الحاسم [...] في تكرار أو تفكيك هيمنة معينة » [29]. سيستغرق هذا التغيير الثقافي وقتاً، ولهذا السبب يجب أن يمر الانتقال الإيكولوجي-الاجتماعي عبر تخطيط ديمقراطي.

يعتمد هذا المقال جزئياً على الفصل الثاني من كتاب ماتيو لو كوانغ وتاميا فيركوتير، 2013، Ecosocialismo y Buen Vivir. Dialogo entre dos alternativas al capitalismo، كيتو، دار النشر IAEN.

https://www.contretemps.eu/ /ecosocialisme-alternative-capitalisme

إحالات: أنظر النص مع إحالاته على الموقع

خوسيه كارلوس مارياتيغي

الأول من مايو والجبهة الموحدة

الأول من مايو، في جميع أنحاء العالم، يوم لوحدة البروليتاريا الثورية، تاريخ يجمع كل الشغيلة المنظمين في جبهة دولية موحدة ضخمة. في هذا اليوم، تتردد كلمات كارل ماركس، المسموعة والمحترمة بإجماع: «يا عمال كل البلدان، اتحدوا». في هذا اليوم، تسقط تلقائيًا جميع الحواجز التي تقيم داخل الطليعة البروليتارية تمايزا بين مجموعات ومدارس مختلفة وتفصلها بعضا عن بعض.

ليس الأول من مايو ملكا لأي منظمة أممية معينة، بل هو تاريخ جميع الأمميات. الاشتراكيون والشيوعيون واللاسلطويون من جميع الاتجاهات يندمجون ويتمازجون اليوم في جيش واحد يسير نحو المعركة النهائية.

هذا التاريخ، باختصار، هو تأكيد وإلحاح على أن الجبهة العمالية الموحدة ممكنة وقابلة للتطبيق، وأنه لا يوجد أي مصلحة أو متطلب حالي يتعارض مع تحقيقها.

يدعو هذا اليوم الدولي إلى الكثير من التأملات. لكن التأمل الأشد إلحاحاً والأكثر ملاءمة، بالنسبة لشغيلة البيرو، هو ذلك الذي يتعلق بضرورة الجبهة الموحدة وإمكانها. فقد حدثت مؤخراً محاولات تقسيم

ومن العاجل التفاهم، ,اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع هذه المحاولات من أن تكلل بالنجاح، وتجنب أن تقوض وتنسف الطليعة البروليتارية الناشئة في بيرو.

لقد كان موقفي، منذ انضمامي إلى هذه الطليعة، دائماً موقف مؤيد مقتنع، وموقف داعية متحمس للجبهة الموحدة. أتذكر أنني أعلنت ذلك في إحدى المحاضرات الأولى من دورة دروسي لتاريخ الأزمة العالمية. رداً على بوادر المقاومة والقلق الأولى من بعض اللاسلطويين القدامى والمتحجرين، الذين يهتمون بصلابة العقيدة أكثر من فعالية العمل وخصوبته، قلت حينها من منبر الجامعة الشعبية: «ما زلنا قلة قليلة لدرجة لا تتيح انقساما. فلنحجم عن التمييز بين التسميات والألقاب «.

وقد كررت هذه الكلمات أو ما شابهها لاحقاً. ولن أتعب من تكرارها. إن الحركة الطبقية لا تزال عندنا في مهدها، ومحدودة جداً، ما يستبعد التفكير في تقسيمها وتجزيئها. وقبل أن يحين وقت الانقسام، الذي قد يكون حتمياً، يتعين علينا القيام بالكثير من العمل المشترك، والكثير من العمل التضامني. علينا أن نخوض معاً معارك مديدة عديدة. يقع على عاتقنا، على سبيل المثال، إثارة وعي طبقي وشعور طبقي لدى غالبية البروليتاريا البيروفية. هذه المهمة تقع على عاتق الاشتراكيين والنقابيين، والشيوعيين واللاسلطويين على حد سواء. علينا جميعاً واجب زرع بذور التجديد ونشر الأفكار الطبقية. علينا جميعاً واجب إبعاد البروليتاريا عن التجمعات الصفراء و«المؤسسات التمثيلية» الزائفة. علينا جميعاً واجب النضال ضد الهجمات والقمع الرجعي. علينا جميعاً واجب الدفاع عن المنبر والصحافة والتنظيم البروليتاري. علينا جميعاً واجب دعم مطالب العرق الأصلي المستعبد والمضطهد. في أداء هذه الواجبات التاريخية، هذه الواجبات الأساسية، ستلتقي طرقنا وتتحد، مهما كانت غايتنا النهائية.

إن الجبهة الموحدة لا تلغي الشخصية، ولا تلغي انتماء أي من مكونها. وهي لا تعني الخلط أو دمج جميع المذاهب في مذهب واحد. إنها عمل عرضي وملموس وعملي. يأخذ برنامج الجبهة الموحدة في الاعتبار الواقع المباشر حصراً، بعيداً عن أي تجريد أو أي يوتوبيا. إن الدعوة إلى الجبهة الموحدة ليست، إذن، دعوة إلى الخلط الأيديولوجي. يجب على كل طرف، داخل الجبهة الموحدة، أن يحافظ على انتمائه وأيديولوجيته الخاصة. يجب على كل طرف أن يعمل من أجل قضيته الخاصة. لكن يجب على الجميع أن يشعروا بالوحدة من خلال التضامن الطبقي، وأن يكونوا مرتبطين بالنضال ضد العدو المشترك، ومترابطين بنفس الإرادة الثورية، ونفس الشغف بالتجديد. تشكيل جبهة موحدة يعني اتخاذ موقف تضامني أمام مشكلة ملموسة، وأمام حاجة ملحة. إنه لا يعني التخلي عن العقيدة التي يخدمها كل طرف ولا عن الموقف الذي يشغله كل طرف في الطليعة، فالتنوع في الاتجاهات وتعدد الفروق الأيديولوجية أمر لا مفر منه في ذلك الفيلق البشري الهائل المتمثل في البروليتاريا. ليس وجود تيارات ومجموعات محددة

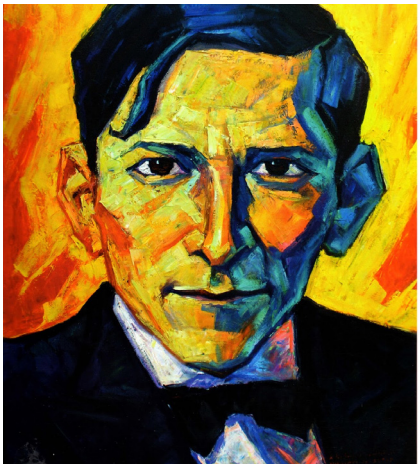

ودقيقة أمراً سيئاً؛ بل هو على العكس من ذلك علامة على حقبة متقدمة من العملية الثورية. ما يهم هو أن تعرف تلك المجموعات وتلك التيارات كيف تتفاهم في مواجهة الواقع الملموس اليومي. ألا تتخذ طابعا أبديا بطريقة بيزنطية في عمليات نبذ متبادلة. ألا تُبعد ن الجماهير عن الثورة بمشهد الخلافات العقائدية بين دعاتها. ألا تستخدم أسلحتها أو تبدد وقتها في إيذاء بعضها البعض، بل في محاربة النظام الاجتماعي ومؤسساته وظلمه وجرائمه.

فلنحاول أن نشعر بكل مودة بالرابطة التاريخية التي توحدنا بجميع مناضلي الطليعة، جميع دعاة التجديد. إن الأمثلة التي تأتينا يومياً من الخارج لا حصر لها ورائعة. وأحدث هذه الأمثلة وأكثرها إثارة هو مثال جيرمين بيرتون. جيرمين بيرتون، مناضلة لاسلطوية، أطلقت النار بدقة من مسدسها على أحد منظمي و الإرهاب الأبيض والمحرضين عليه، انتقاماً لاغتيال الاشتراكي جان جوريس. إن العقول النبيلة والراقية والصادقة للثورة تدرك وتحترم، على هذا النحو، متجاوزة كل حاجز نظري، التضامن التاريخي لجهودها وأعمالها. إن امتياز عدم الفهم والأنانية العصبوية

خوسيه كارلوس مارياتيغي

الأول من مايو والجبهة الموحدة

هو من نصيب العقول الصغيرة، التي تفتقر إلى الآفاق والأجنحة، والعقليات الدوغماتية التي تريد تجميد الحياة وتقييدها في صيغة جامدة.

ولحسن الحظ، فإن الجبهة العمالية الموحدة هي بيننا قرارا وتطلعا واضح للبروليتاريا. الجماهير تطالب بالوحدة. الجماهير تريد الإيمان. ولهذا، فإن روحها ترفض الصوت المدمر والمفكك والمتشائم لمن ينكرون ومن يشككون، وتبحث عن الصوت المتفائل والودود والشبابي والمثمر لمن يؤكدون ومن يؤمنون.

تاريخ الكتابة: 1924.

الطبعة الأولى: El Obrero Textíl، المجلد الخامس، العدد 59، ليما، 1 مايو 1924.

المصدر: خوسيه كارلوس مارياتيغي، تنظيم البروليتاريا، اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعي البيروفي (محررون). ليما: دار النشر "باندييرا روخا"، 1967.

أعد للنشر على الإنترنت: أرشيف الماركسيين على الإنترنت، 2000.

مصدر :

https://www.marxists.org/espanol/mariateg/1924/may/01.htm

نبذة عن حياة خوسيه كارلوس مارياتيغي

(1894-1930)

ولد خوسيه كارلوس مارياتيغي في موكيغا عام 1894. غادر والده المنزل وهو لا يزال طفلاً. غادرت والدته، ماريا أماليا لا شيرا باليخوس، موكيغا متجهةً أولاً إلى ليما، ثم انتقلت إلى هواتشو حيث كان لديها أقارب يمكنهم مساعدتها في إعالة أطفالها الثلاثة: خوسيه كارلوس، وشقيقه خوليو سيزار، وشقيقته غيليرمينا. في عام 1902، دخل خوسيه كارلوس المستشفى في ليما بسبب إصابة خطيرة في ساقه اليسرى، نتيجة سقوطه. كانت الآثار المترتبة على الإصابة خطيرة، وعلى الرغم من أربع سنوات من النقاهة، ظلت الساق المصابة هشة ولم يتمكن من مواصلة دراسته. كان لهذه الإصابة آثار طويلة المدى على صحته الهشة أصلاً.

في سن الرابعة عشرة، بدأ العمل ساعيا في صحيفة «لا بريناسا»، حيث أصبح لاحقاً كاتباً. في عام 1916، ترك عمله الأول وانتقل إلى صحيفة «إل تيمبو» اليومية، التي كانت ميولها السياسية أكثر يسارية. بعد عامين، أطلق مجلته الخاصة، لكن مالكي «إل تيمبو» رفضوا طباعتها. فأنشأ بشكل مستقل صحيفته الخاصة، La Razón. ودعم فيها بشدة نضال الطلاب ضد الإصلاح الجامعي، ومطالب الحركة العمالية الشابة. وضع راديكاليته الشرسة الصحيفة في موقف حرج مع حكومة ليغيا، ويُروى أن خوسيه كارلوس مارياتيغي وُضع أمام خيار السفر إلى أوروبا أو الذهاب إلى السجن.

سواء كانت هذه الشائعة صحيحة أم لا، فقد سافر مارياتيغي فعلاً إلى أوروبا في عام 1920، وتجول لمدة عامين عبر فرنسا (حيث تعرف على هنري باربوس ومجموعة كلارتيه)، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، حيث تزوج آنا تشيابي، التي أنجب معها العديد من الأطفال. كان موجودًا في إيطاليا عام 1920 أثناء احتلال مصانع تورينو، وفي يناير 1921 حضر مؤتمر ليفورنو للحزب الاشتراكي الإيطالي، حيث حدث الانشقاق التاريخي الذي أدى إلى تشكيل الحزب الشيوعي. عندما غادر البلاد عام 1922، كان موسوليني في طريقه للاستيلاء على السلطة.

في كتاباته في تلك الفترة، يلاحظ مارياتيغي أن الفاشية هي رد على أزمة اجتماعية عميقة، وأنها تعتمد على البرجوازية وعلى عبادة كبيرة للعنف. ووفقاً لتحليله، فإن الفاشية هي الثمن الذي تدفعه مجتمع في أزمة مقابل إخفاقات اليسار.

بعد عودته إلى بيرو عام 1923، بدأ في كتابة مقالات عن الوضع في أوروبا، ودراسة الوضع في بيرو من منظور الماركسية. كما اتصل بفيكتور راؤول هايا دي لا توري، زعيم التحالف الشعبي الثوري الأمريكي. في أكتوبر 1923، اضطر هايا دي لا توري إلى المنفى في مكسيكو، تاركًا مارياتيغي على رأس مجلة كلاريداد. سيُكرس العدد الخامس من هذه المجلة للينين (مارس 1924).

في عام 1924، اضطر مارياتيغي إلى بتر ساقه المصابة. وفي عام 1926، أسس صحيفة أماوتا لتوفير منبر للتعبير عن الاشتراكية والفن والثقافة في بيرو وجميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

في عام 1928، بدأ في تأسيس الحزب الاشتراكي، الذي تم تشكيله أخيرًا في أكتوبر وأصبح هو أمينه العام (أصبح هذا الحزب لاحقًا الحزب الشيوعي في بيرو). كما نشر "سبع مقالات لتفسير الواقع البيروفي"، حيث يدرس الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بيرو من منظور ماركسي. يُعتبر هذا العمل أول وثيقة تحليلية للمجتمع اللاتيني الأمريكي. يبدأ الكتاب بالتاريخ الاقتصادي للبلاد، ثم يتابع بعرض "المسألة الهندية"، التي يربطها مارياتيغي بـ"المسألة الزراعية". وتُكرس الفصول الأخرى للتعليم والدين والإقليمية والمركزية، بالإضافة إلى الأدب.

في نفس الكتاب، ينتقد مارياتيغي الملاك العقاريين بسبب وضع البلد الاقتصادي وظروف المعيشة البائسة للسكان الأصليين في المنطقة. ويشير إلى أن بيرو لا تزال تحتفظ بالعديد من سمات المجتمعات الإقطاعية. ويدافع عن فكرة أن الانتقال إلى الاشتراكية يمكن أن يتم على غرار أشكال الجماعية التقليدية كما كان يمارسها الهنود.

في عام 1929، شارك مارياتيغي في تأسيس الاتحاد العام للعمال البيروفيين (CGTP).

توفي في 16 أبريل 1930، متأثراً بمضاعفات صحية مرتبطة بإصابة تعرض لها في شبابه.

المصدر: https://www.marxists.org/francais/bios/mariategui.htm